

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم
التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم
التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

- سيار سليم
- بخلفة عبد القادر

تحت عنوان:

التحصيل الجبائي في معاملات التجارة الإلكترونية

- دراسة مقارنة بين الجزائر وبعض الدول -

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	(أستاذة التعليم العالي - جامعة ابن خلدون تيارت)	د. ساجي فاطمة
مناقشا	(أستاذة التعليم العالي - جامعة ابن خلدون تيارت)	د. حواس أمين
مشرفا ومقررا	(أستاذة محاضرة أ - جامعة ابن خلدون تيارت)	د. بالعجين خالدية

السنة الجامعية: 2024/2023

كلمة شكر

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على كافة المرسلين

صلانا وسلاما يستغرقان مع سيد البشر وعلى آله وصحبه والتابعين

أما بعد

ترفع أسمى كلمات الشكر والامتنان

إلى أستاذتنا المشرفة "بلعجين خالدية" لما كل الاحترام والتقدير والشكر الجزيل لما

بذلته معنا

والنصائح التي قدمت لنا

كما تتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل.

إلى كل من ساعدنا لإنجاز هذا العمل المتواضع سواء من قريب أو بعيد

كما نشكر الأساتذة "ساجي فاطمة" والأستاذة "حواس أمين".

وفي الأخير تحية شكر وعرفان وتقدير إلى كل من رافقتونا في مشوارنا الجامعي

من أوله إلى آخره ونرجوا من الله عز وجل أن يجزيهم عنا أحسن جزاء

إهداء

إلهي لا يطيب لي الليل إلا بشكرك ولا يطيب لي النهار إلا بطاعتك ولا تطيب لي اللحظات إلا بشكرك ولا تطيب لي الجنة إلا برويتك الله جل جلاله

إلي من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلي نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

إلي ملائكتي في الحياة إلي معني الحب وإلي معني الحنان وإلي بسمة الحياة وسر الوجود إلي من كان دعائها سر نجاحي

(أمي الحبيبة)

إلي من علمه الله بالصبر والوقار إلي من علمني العطاء بدون انتظار إلي من أحمل اسمه بكل افتخار أرجوا من الله أن يمد عمرك لتري ثمارا قد كان قاطعنا بعد طول انتظار وستبقي كلماتك نجوم امتدي بها اليوم وفي الغد

(أبي العزيز)

إلي من هو أكبر وعلمهم اعتمد إلي شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي إلي من بوجودهم اكتسبت قوة ومحبة لا حدود لها إلي من عرفتهم معهم معني الحياة

(إخوتي)

إلي الأخوات اللواتي لو تلمعن أمي إلي من تملو بالإحسان وتميزوا بالوفاء والعطاء إلي بنابيح الصدق الصافي إلي من عرفتهم حينئذ أحدهم وعلموني ألا أخضعهم أصدقائي لحرش ريان، سنجاق نور الدين،

إهداء:

كلمة شكر:

قائمة الأشكال:

قائمة المختصرات:

مقدمة عامة:.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري لحماية لتجارة الإلكترونية

تمهيد:

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية..... 9

المطلب الأول: عموميات حول التجارة الإلكترونية..... 9

المطلب الثاني: خصائص التجارة الإلكترونية وأهميتها..... 12

المطلب الثالث: مزايا ومعوقات التجارة الإلكترونية:..... 15

المبحث الثاني: مدخل للتحصيل الجبائي..... 18

المطلب الأول: التحصيل الجبائي، مفهومه وأشكاله..... 18

المطلب الثاني: أهداف التحصيل الجبائي..... 19

المطلب الثالث: طرق التحصيل الجبائي..... 21

المبحث الثالث: علاقة التحصيل الجبائي بالتجارة الإلكترونية..... 22

المطلب الأول: مفهوم التحصيل الجبائي للتجارة الإلكترونية وأنواعها:..... 22

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التحصيل الجبائي في التجارة الإلكترونية..... 24

المطلب الثالث: تطبيق الضرائب على التجارة الإلكترونية بين المؤيدين والمعارضين..... 26

خلاصة الفصل:..... 30

الفصل الثاني: واقع التحصيل الجبائي في معاملات التجارة الإلكترونية: دراسة حالة الجزائر..... 31

تمهيد:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية للمركز محل الدراسة..... 33

33	المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت.....
34	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت.....
39	المطلب الثالث: الأجهزة المختصة بالرقابة الجبائية.....
40	المبحث الثاني: جباية التجارة الإلكترونية في أمريكا، الاتحاد الأوروبي، بريطانيا.....
40	المطلب الأول: الأساس الذي تقوم عليه دراسة جباية التجارة الإلكترونية في هذه الدول..
42	المطلب الثاني: نظام جباية التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية.....
49	المطلب الثالث: جباية التجارة الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.....
53	المبحث الثالث: جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر.....
53	المطلب الأول: كيف تصبح تاجر إلكتروني في الجزائر.....
	المطلب الثاني: ضرائب بالنسبة للمقاول الذاتي والشركات المختصة في التجارة الإلكترونية
54	(الشركات الناشئة).....
	المطلب الثالث: مقارنة نظام جباية التجارة الإلكترونية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية
61	والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.....
64	خلاصة الفصل:.....
65	الخاتمة:.....
68	قائمة المراجع.....
73	الملخص.....

قائمة الأشكال

➤ قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت.	(1-1)

قائمة المختصرات

➤ قائمة المختصرات:

الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية
OECD	The Organization for Economic Cooperation and Development
UC	European Union
CNUCED	United Nations Conference on Trade and Development
B2B	Trade between business organizations to business organizations
B2C	Trade between business organizations and consumers
G2C	Trade between governments
C2C	Trade between consumers and other consumers
B2G	Trade between government business organizations
G2G	Government to government trade
G2B	Government trade company
IFU	impôt forfaitaire unique
IRG	impôt sur le revenu global
IBS	Impôt sur les bénéfices des sociétés
TAP	TAP Air Portugal
TVA	taxe sur la valeur ajoutée
CPI	Cour Pénale International
CDI	Le Contrat de travail à Durée Indéterminée
DGE	La Direction Générale Des Entreprises

مقدمة عامة

➤ مقدمة:

يحتل التحصيل الجبائي مكانة هامة في الاقتصاديات المعاصرة، كونه الآلية المعتمدة في تمويل الموازنة العامة للدول، لتمويل وظائف الدولة وخدماتها العامة، وزادت أهميته بانتقال الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلية.

كما تطورت آليات التحصيل الجبائي بتطور النشاط الاقتصادي بصفة عامة وآليات الدفع بصفة خاصة، فقد كان التحصيل الجبائي في القرون الماضية على شكل تحصيل عيني، فقد كان مثلا يدفع للإمبراطورية الإسبانية كنسبة من الذهب المستخرج من مناجم الذهب في البيرو، ثم أصبح فيما بعد يدفع كقيم نقدية لما تم اعتماد النقود الورقية كآلية للدفع، ليصل في مرحلته الأخيرة المعاصرة كتحصيل إلكتروني من نشاط التجارة الإلكترونية، حيث تُقدم التجارة الإلكترونية باعتبارها عملية مبادلة السلع و الخدمات عبر الإنترنت فرصًا جديدة للتحصيل الجبائي، حيث تُسهل على السلطات الضريبية تتبع المبيعات وجمع الضرائب من الشركات والأشخاص الذين يبيعون عبر الإنترنت، مما يجعل التهرب الضريبي أكثر صعوبة.

وتختلف آليات التحصيل الجبائي في ظل التجارة الإلكترونية بين الدول بناء على درجة تطور النشاط الاقتصادي، ونسبة تغطية نظام التحصيل ومدى حجم الاقتصاد الموازي، بالإضافة لمدى تطور وسائل الدفع وأنظمة التحصيل الجبائي الإلكترونية، فأمرিকা كمثل تحتوي على نظام الدفع الإلكتروني الذي تقدمه IRS الذي يسمح لك بالدفع عبر البوابة الإلكترونية أو بالتحويل البنكي أو عبر الدفع بالبطاقة أو الدفع عبر الهاتف، كما تقدم بريطانيا و الاتحاد الأوروبي خدمة منصة الإقرار الضريبي عبر الإنترنت الذي يسمح لك بالدفع مباشرة كل مستحقات الضريبة عليك و هذا كله يأخذ 14 ثانية. أما في الجزائر ومختلف دول العالم الثالث لا يزال يتم دفع المستحقات الضريبية بحضور الشخص المعني بالأمر أو الشخص الموكل بالأمر (المحاسب) حتى في معاملات التجارة الإلكترونية، مما يطرح إشكالية واقع التجارة الإلكترونية وآليات الجبابة المرتبطة بها في الجزائر.

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع التحصيل الجبائي في معاملات التجارة الإلكترونية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية الرئيسية نضع الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي مميزات التحصيل الجبائي في ظل التجارة الإلكترونية؟
2. ما هو واقع التحصيل الجبائي الإلكتروني في الجزائر؟
3. ما مدى مواكبة التحصيل الجبائي في الجزائر لنظيره في أوروبا وأمريكا؟

الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

1. وجود ضعف في نظام التحصيل الجبائي للتجارة الإلكترونية في الجزائر.
2. تعتمد الجزائر على تطوير قوانين جباية المعاملات التجارية الإلكترونية على التجارب الدولية الرائدة.
3. تسعى الجزائر لتجاوز الصعوبات التي تواجه المقاول الذاتي والشركات الناشئة من ناحية جباية المعاملات التجارية الخارجية.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع بناء على أسباب ذاتية ترتبط بالباحثين وأخرى موضوع البحث نفسه.

الأسباب ذاتية:

- محاولة التعرف على ميدان الجباية في ظل المعاملات الإلكترونية.
- محاولة إثراء المكتبات الجامعية وتسهيل البحث في هذا الموضوع.
- الميول الشخصي في خوض مثل هذه المواضيع الحديثة.

الأسباب موضوعية:

- الاهتمام المتزايد بالتجارة الإلكترونية من طرف الدول المتقدمة وجبايتها.
- محاولة تقديم دراسة جديدة لموضوع ضرائب التجارة الإلكترونية لعدة دول منها الجزائر.
- حجم المعاملات: زيادة النشاط التجاري عبر الإنترنت يعني زيادة في حجم المعاملات الإلكترونية، مما يجعل من التحصيل الجبائي تحدياً أكبر.

أهداف الدراسة:

تتعدد أهداف الدراسة ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

- ✓ التعرف على كل من مفهوم التجارة الإلكترونية ومفهوم التحصيل الجبائي.

- ✓ محاولة توضيح كل ما يتعلق بحماية التجارة الإلكترونية.
- ✓ تبيان واقع فرص وتحديات التحصيل الجبائي لمعاملات التجارة الإلكترونية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على صعوبات وتحديات التحصيل الجبائي في معاملات التجارة الإلكترونية في الجزائر، ثم محاولة اقتراح حلول لتجاوز هذه الصعوبات والتحديات لضمان تطوير التحصيل الجبائي الإلكتروني كرافد جديد يساهم في زيادة التحصيل الجبائي للدولة وتدنية عجز الموازنة، لذلك يمكن أن تكون هذه الدراسة كدليل استرشادي لصناع القرار لتجاوز صعوبات جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر، وتطويرها.

منهج الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع وفقا للإشكالية المطروحة قمنا بإتباع منهجين: **المنهج الوصفي** للتعريف بالتحصيل الجبائي وأشكاله، وطرقه بصفة عامة. وكذا أهم المعوقات التي تواجهه في التجارة الإلكترونية وتقديم مفهوم للتجارة الإلكترونية خصائصها، أهميتها، مزاياها، ومعوقاتها والعلاقة التي تربط بينهما. **والمنهج المقارن** من خلال مقارنة أنظمة التحصيل الجبائي الإلكتروني ونسبه المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة كدول رائدة في هذا المجال مع مثيله في الجزائر.

حدود الدراسة:

تمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة (2018 إلى 2024)، أما الحدود المكانية فتمثلت في الدول المعتمدة في دراسة المقارنة ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، بريطانيا، بالإضافة إلى الجزائر باعتبارها البلد الذي ركزت عليه الدراسة.

صعوبات الدراسة:

واجهنا في دراستنا لهذا الموضوع عدة صعوبات وترجع إلى:

- صعوبة الحصول على بيانات الجانب التطبيقي.
- عدم تحصيل معلومات جد كافية بحجة سرية العمل.
- صعوبة التفصيل في موضوع الجباية الإلكترونية المرتبطة بالشركات الناشئة والمقاول الذاتي لحدائته هذين المجالين في الجزائر.

الدراسات السابقة:

عرف موضوع الجباية في معاملات التجارة الإلكترونية كتابات عديدة تميزت بالحدثة، نستعرض أهمها فيما يلي:

-حراث اكرام، بيشة ابتسام ، مشاكل الجباية في ظل التجارة الإلكترونية ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ابن خلدون تيارت ، سنة 2018/2019، و التي تطرح الإشكالية التالية : ما هي أهم التحديات و المعوقات التي تواجه النظام الجبائي في ظل التجارة الإلكترونية؟ حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأسس العامة للضريبة من خلال استخدام السياسة الجبائية، وإبراز واقع التجارة الإلكترونية ببلدان المتقدمة والنامية مع الإشارة إلى الجزائر، والوثوق على مختلف المنشآت التي تعرقل التجارة الإلكترونية، ومعرفة أهم التحديات والعقبات التي تواجهها هذه الأخيرة لإيجاد حلول مناسبة لها لأنها أصبحت ضرورة حتمية في عصرنا الحالي والمستقبلي لمالها من تأثير كبير على المجال الاقتصادي.

- ساعد نبيلة، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي دراسة حالة بمفتشية الضرائب في الأخضرية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة والمالية تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة الجزائر 2015/2014، قامت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الإشكالية التالية: ماهية الرقابة الجبائية وإطارها القانوني ودورها في التحصيل الضريبي؟ وكذا الهيئات المكلفة بالرقابة، كما تناولت أيضا فعالية التحصيل الضريبي من خلال تبيان دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي وخلصت في الأخير أن التنسيق التام بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات الأخرى يلعب دورا فعالا في تبادل المعلومات من حيث جمعها واستغلالها.

وبعد عرض هذه الدراسات تشترك دراستها مع هذه الدراسات السابقة في استعراضها لمختلفة الجوانب النظرية المتعلقة بالتحصيل الجبائي التقليدي والتحصيل الجبائي في ظل معاملات التجارة الإلكترونية، وتختلف معها بإضافتها للتطورات الأخيرة المرتبطة بالتجارة الإلكترونية وآليات التحصيل الجبائي فيها المرتبطة بالشركات الناشئة وبطاقة المقاول الذاتي.

هيكل الدراسة:

تم تناول موضوعنا من خلال فصلين، الفصل الأول بعنوان الإطار النظري لجمباية التجارة الإلكترونية، والذي احتوى على ثلاث مباحث عنوان كل منها على التوالي: المبحث الأول وعنوانه الإطار

النظري للتجارة الإلكترونية أما المبحث الثاني فاحتوى على مدخل للتحصيل الجبائي، أما المبحث الثالث فاستعرض علاقة التحصيل الجبائي بالتجارة الإلكترونية. في حين الفصل الثاني كان تحت عنوان: واقع التحصيل الجبائي في معاملات التجارة الإلكترونية (دراسة حالة الجزائر)، والذي احتوى على المباحث التالية: المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمركز الضرائب-ولاية تيارت-، المبحث الثاني: جباية التجارة الإلكترونية في أمريكا، الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة. المبحث الثالث: واقع جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر ومقارنتها بدول الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري لجباية لتجارة الإلكترونية

➤ تمهيد:

إطار التجارة الإلكترونية يمثل الهيكلية التي تحكم عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت، وتتميز بخصائصها الفريدة مثل الرقمية والتواجد الدائم والوصول العالمي. توفر التجارة الإلكترونية فرصًا كبيرة للشركات والمستهلكين على حد سواء، بما في ذلك توفير الوقت والجهد بالإضافة إلى زيادة الوصول للعملاء. كما أنها تواجه تحديات من بينها مسائل الأمان الإلكتروني والتنظيمات القانونية المعقدة مثل الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة، بهدف التحصيل الجبائي من أجل تمويل النفقات الحكومية وتقديم الخدمات العامة، وتشمل طرق التحصيل الجبائي للضرائب المباشرة وغير المباشرة، إذ تعتمد على القوانين الضريبية والآليات المحلية للتحصيل، نظرًا لتأثيرها على الاقتصاد والأعمال، ترتبط التجارة الإلكترونية بالتحصيل الجبائي حيث تعزز حجم الأعمال التجارية والإيرادات التي يتم جمع الضرائب عليها. وتُطلق التجارة الإلكترونية تحديات جديدة لعملية التحصيل الجبائي مثل مراقبة العمليات وتحديد الإقرارات الضريبية اللازمة للأفراد والشركات النشطة في هذا القطاع، إذ لقي تطبيق الضرائب على التجارة الإلكترونية اتجاهين انقسما بين المؤيدين والمعارضين لهذه الفكرة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الإلكترونية.

عرفت التجارة الإلكترونية في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل العديد من دول العالم كنتيجة حتمية وضرورية للتطورات المستجدة الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لما تقدمه من مزايا عديدة، فأصبحت واقعا ملموسا في ظل البيئة الحالية.

المطلب الأول: عموميات حول التجارة الإلكترونية.

مع تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة والتوسع في استخدامها من قبل الأفراد والمؤسسات والشركات بمختلف أحجامها وشتى مجالات الحياة، شاع مفهوم التجارة الإلكترونية وأصبح واحدا من التعبيرات الحديثة والتي أخذت بالدخول إلى حياتنا اليومية.

➤ أولا: نشأة التجارة الإلكترونية.

ظهرت التجارة الإلكترونية نتيجة تعدد المراحل التي مرت بها ثورة الاتصالات والمعلومات وبالأخص بعد تطور كل من شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الآونة الأخيرة.

فأول تطبيق لمفهوم التجارة الإلكترونية كان في بداية 1970م من خلال عمليات التحويل النقدي للأموال بطريقة إلكترونية من منظمة إلى أخرى ولكن هذه الطريقة كانت محصورة ضمن المؤسسات والشركات المالية الكبيرة إلى توسع هذا المفهوم ليشمل عمليات نقل وإرسال الوثائق إلكترونيا.

ومنذ عام 1995م أصبحت معظم الشركات الكبيرة والمتوسطة لها موقع إلكتروني، وفي عام 1999م امتدت التجارة الإلكترونية من منظمات الأعمال للمستهلك لتشمل منظمات الأعمال لمنظمات الأعمال وفي عام 2001م امتدت لتشمل منظمات الأعمال لموظفي هذه الشركات وظهرت مفاهيم جديدة مثل الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني¹.

➤ ثانيا: تعريف التجارة الإلكترونية:

يشير أحد الكتاب إلى أن الاعتقاد السائد لدى البعض بأن التجارة الإلكترونية تعني مجرد الحصول على موقع على شبكة الأنترنت هو اعتقاد خاطئ وذلك لأن مفهوم التجارة الإلكترونية هو أوسع من ذلك، فالتجارة الإلكترونية ليست مجرد موقع إعلامي فحسب بل هي نظام معلوماتي متكامل يتيح فرصة إنجاز العمليات التجارية التي تتم بين الأطراف ذات العلاقة باستخدام شبكات الاتصالات العالمية. ويضيف (Cunningham,2000) أن التفكير بالتجارة الإلكترونية يعني التفكير بالتغيير، فالتغيير والرغبة بالتغيير عادة ما يحددان مستوى النجاح في التطبيق الأولي لاستراتيجية التجارة الإلكترونية بالشكل الذي يقود المنظمة إلى تحقيق قيم دراماتيكية مع الشروع

¹محمد نور صلاح الجداية، سناء بوزنت، "التجارة الإلكترونية"، دار الحامد، عمان، 209، ص26.

بتطبيق التجارة الإلكترونية والاستمرارية في النجاح. من هنا وطبقا لتعريف التجارة فإنه لا يوجد تعريف موحد عالميا بهذا الشأن وإنما هناك العديد من التعريفات للتجارة الإلكترونية نستعرض منها النماذج الآتية:¹

1-من وجهة النظر التجارية (Commercial or trading): تعني " توفير الإمكانية لبيع وشراء المنتجات

والمعلومات على الأنترنت وغيرها من الخدمات المباشرة."

2-من وجهة نظر عمليات الأعمال (Business Processes): تعني " إنجاز الأعمال إلكترونيا بواسطة

إكمال العمليات عبر الشبكات الإلكترونية، ومن ثم إحلال المعلومات بالعمليات المادية للأعمال.

3-من وجهة نظر المنظمات العالمية:

أ-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"OECD" تشير إلى أن التجارة الإلكترونية تشمل جميع أشكال

المعلومات التجارية التي تتم بين الشركات أو الأفراد، والتي تقوم على أساس التبادل الإلكتروني للبيانات، سواء كانت مكتوبة، أم مرئية أم مسموعة. هذا بالإضافة إلى شمول الآثار المترتبة على عملية تبادل البيانات والمعلومات التجارية إلكترونيا، ومدى تأثيرها على المؤسسات والعمليات التي تدعم وتحكم الأنشطة التجارية المختلفة.²

ب-تعريف منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي "APEC": هي شكل من أشكال صفقات

التجارة الخدمية والسلعية التي يتعامل فيها الأطراف بطريقة إلكترونية سواء بين شخص وشخص آخر أو بين شخص وكومبيوتر أو بين كومبيوتر وكومبيوتر آخر.

ج-تعريف الاتحاد الأوروبي "UC": هي كل الأنشطة التي تتم بوسائل إلكترونية سواء تمت بين المشروعات

التجارية والمستهلكين أو بين كل منهما على حدى وبين الإدارات الحكومية كذلك تسليم السلع والخدمات بشكل مادي أو معنوي (برامج كومبيوتر ومجلات الكترونية مثلا).³

د-تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "CNUCED": يطلق مصطلح التجارة الإلكترونية على

مجملة الخدمات التجارية التي تتعامل معها المجموعات (المؤسسات والأفراد) والمعتمدة على المعالجة الإلكترونية للبيانات (النصوص، الصوت والصورة).⁴

خلاصة القول أنه من الواضح أنه ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للتجارة الإلكترونية، ولكن سنحاول

وضع تعريف قد يشمل مجموعة التعريفات السابقة: "أن التجارة الإلكترونية هي استخدام الوسائل الإلكترونية

¹محمد عبد حسين، " التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة"، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2010، ص ص16-17.

²أحمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص32.

³مأخوذ من الموقع الإلكتروني: www.wto.org، تم الاطلاع بتاريخ 2024/02/03 على الساعة: 11:03.

⁴مأخوذة من الموقع الإلكتروني www.unitad.org، تم الاطلاع بتاريخ 2024/02/03، على الساعة: 11:45.

المتطورة التي وفرتها ثورة المعلومات والاتصالات في إنجاز كافة المعاملات التجارية من بيع وشراء المنتجات وتبادل المعلومات بين البائعين والمشتريين وغيرها من العمليات المتصلة بعقد الصفقات وإقامة الروابط التجارية بدءاً من معلومات ما قبل الشراء وانتهاءً بخدمات ما بعد البيع "

➤ ثالثاً: أشكال (أنواع) التجارة الإلكترونية.

1-التجارة بين منظمات الأعمال إلى منظمات الأعمال (B2B):

ويشمل هذا النشاط كافة أشكال وأطر العمل والتبادل بين الشركات، والتي تتم بوسائل إلكترونية كإجراء المفاوضات، وتبادل المعلومات والبيانات، ومن ثم إبرام العقود التجارية، وفقاً لقواعد تقنية وقانونية محددة سلفاً. ومن أبرز صور وتقنيات هذا النوع من التجارة:

أ-التسويق الإلكتروني: الذي يوفر آلية بحث قوية وسريعة تستخدمها الشركات، بغرض مقارنة السلع المعروضة من الموردين المختلفين من أجل العثور على المورد المناسب.

ب-التبادل الإلكتروني للبيانات: وتبدأ هذه التقنية في العمل بمجرد اختيار المورد المناسب والاتفاق معه على شروط وترتيبات التوريد من خلال تبادل البيانات وإرسال طلبات التوريد.

ج-التجارة الإلكترونية داخل المؤسسة: ويوجد هذا النوع في الشركات الكبيرة ذات الفروع المتعددة في الشركات المتعددة الجنسيات التي تسمح بإجراء تبادل داخلي للسلع والخدمات بين الأقسام، أو الفروع المختلفة.

2-التجارة بين منظمات الأعمال والمستهلكين (B2C):

وقد انتشر هذا الشكل من التجارة الإلكترونية مع انتشار استخدام الأنترنت، وإنشاء المواقع التجارية الإلكترونية التي تعرض خدماتها ومنتجاتها للمستهلكين، حيث يتعامل التاجر مباشرة مع المستهلكين كما يطلق على هذا النوع اسم تجارة التجزئة الإلكترونية.

3-التجارة بين الحكومات والمستهلكين (G2C):

يكون التعامل في هذا الشكل من أشكال التجارة الإلكترونية بين الحكومات من جهة، والمتعاملين معها من جهة أخرى سواءً مستهلكين أو طالبي خدمة أو موردين، ويشمل ما تجرته الدولة من مناقصات، وأوامر توريد، والخدمات التي تقدم إلى المواطنين عبر الوسائط الإلكترونية.¹

4-التجارة بين المستهلكين والمستهلكين الآخرين (C2C):

¹لزهر بن سعيد، النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية، بدون ط، دار همومه للطباعة والنشر والتوزيع، ص26.

يتم التعامل بين المستهلكين بصورة مباشرة، مثل بيع السيارات أو بيع القطع الثمينة النادرة عبر الأنترنت أو تبادل الملفات والبرمجيات.¹

5-التجارة بين منظمات الأعمال لحكومة (B2G):

هذا النوع من التجارة يقوم أساسا على جميع الأعمال التي تقوم بها الشركات اتجاه الحكومة، وهو ما يسعى إلى تغطية كافة التحويلات (مثل دفع الضرائب، تسديد رسوم جمركية، تسديد اشتراكات سنوية، دفع مستحقات الإيجار...إلخ) وجميع المعاملات التي تتم بينهما. مثال على ذلك ما تقوم به كندا من عرض الإجراءات واللوائح والرسوم ونماذج المعاملات على الأنترنت بحيث تستطيع الشركات أن تطلع عليها بطريقة إلكترونية وأن تقوم بإجراء المعاملة إلكترونيا دون الحاجة إلى التعامل مع مكتب حكومي.

6-تجارة حكومة لحكومة (G2G):

تشتمل على جميع أنواع التعامل بين أجهزة الحكومة الواحدة كتبادل المعلومات بين هذه الأجهزة من أجل التنسيق فيما بينها وقد يكون أحد جوانب هذا التعامل تجاريا كأن تقوم إحدى الوزارات بتأجير مباني لوزارة أخرى، كذلك يشمل هذا النوع من التجارة على التعامل ما بين حكومة وحكومة أخرى، ويعتبر هذا النوع من الأعمال الضخمة والاستراتيجية.

7-تجارة حكومة لشركة (G2B):

هذا النوع من التجارة غالبا ما تستعمل فيه الحكومة شبكة المعلومات الدولية لإرسال كافة المعلومات التي تحتاجها الشركات من أجل استقبالها وغالبا ما تحتوي هذه المعلومات على كافة الإجراءات القانونية للضرائب والرسوم الجمركية ومختلف القوانين الاستثمارية.²

المطلب الثاني: خصائص التجارة الإلكترونية وأهميتها.

➤ أولا: خصائص التجارة الإلكترونية:

تعتبر التجارة الإلكترونية من بين أفضل التطورات التي جعلت من عملية البيع والشراء أمرا بسيطا مقارنة مع التجارة التقليدية بحيث تمتاز بعدة خصائص والتي تتمثل فيما يلي:³

¹محمد نور صلاح الجداية، سناء بوذت، "التجارة الإلكترونية"، مرجع سبق ذكره، ص26.

²عرباوي محمد خالد، تحديات المراجعة الجبائية للمعاملات الإلكترونية في ظل تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة أحمد دراية -أدرار-الجزائر 2021/2020، ص32.

1- إختفاء الوثائق الورقية للمعاملات: إمكانية تدفق وانسياب المعلومات بين طرفي المعاملة من خلال التبادل الإلكتروني للبيانات وبالتالي يكون باستطاعة عملاء إحدى شركات الدخول إلى قواعد بياناتها وأخذ المعلومات التي يريدونها دون تدخل أي عنصر بشري من داخل الشركة في هذا الشأن، وهذا ما يعد في الحقيقة طفرة هائلة تحقق انسياب المعلومات بين الجهات المشتركة في العملية التجارية بأقل تكلفة وأعلى كفاءة.

2- إختزال الزمن وانفصال الموقع الجغرافي: التجارة الإلكترونية تتعدى الحدود الزمنية والمكانية، يعني أن تعاملات التجارة الإلكترونية غير مقيدة سواء زمنيا أو مكانيا، فهي متاحة على مدار ساعات اليوم وفي أي مكان من العالم.¹

3- المبيعات إلكترونيا: إن التعاملات بين المشاركين في هذه التجارة على اختلاف أنواعها تتم بوسائل إلكترونية بدءا من مرحلة العرض، ثم تبادل المعلومات وإجراء المفاوضات وانتهاء بالتسليم الإلكتروني للمنتجات الخدمية أو السلعية الأخرى، والتسليم عادة ما يكون مقرونا بالتسوية النقدية لهذه التعاملات والتي تتم معظمها إلكترونيا.²

4- عدم إمكانية تحديد الهوية: نتيجة لعدم معرفة طرفا المعاملات التجارية الإلكترونية كافة المعلومات الأساسية عن بعضها البعض كما هو الحال في التعاملات التجارية التقليدية، قد يجد البائعون عبر الأنترنت صعوبة في استكمال الملفات الضريبية التي تقيد السلطات التشريعية الالتزام بها، وقد يستغل البائعون ذلك لتهرب من الضريبة بعدم تسجيل هذه التعاملات في الدفاتر المحاسبية الرسمية.

5- وجود بيئة تفاعلية: تتصف التجارة الإلكترونية بوجود بيئة تفاعلية بين البائع والمشتري فتقنيات الأنترنت تتيح اتصال مزدوج الاتجاه بين أطراف العمل، ومن خلال نمط حوارى بين البائع والمشتري فعلى سبيل المثال يمكن عند قيامه بزيارة موقع البائع على الأنترنت طرح العديد من الأسئلة حول سعر المنتج ومواصفاته والحصول على إجابات فورية عكس الحال عند الترويج أو الإعلان في التجارة التقليدية، فالرسالة الاتصالية في الإعلان التقليدي ذات اتجاه واحد من المعلن أو البائع إلى المشتري المحتمل دون وجود تفاعل بينهما.³

6- الكثافة المعلوماتية: تشير الكثافة المعلوماتية إلى كمية المعلومات المتاحة لأطراف السوق (المشترون، البائعون، الوسطاء، محلي السوق) وفي هذا الصدد تتمتع معاملات التجارة الإلكترونية بكثافة معلوماتية أكبر من التجارة التقليدية، ويعود ذلك إلى أن تقنيات شبكة الأنترنت أتاحت ضخ معلوماتي كثيف ومحدث لجميع أطراف

¹قندوز فاطمة الزهراء، حتمية التجارة الإلكترونية بعد جائحة كوفيد 19 وإشكالية التحصيل الضريبي، مجلة دراسات جبائية،

العدد 1(2022)، جامعة لونيبي علي، البلدة 2 (الجزائر)، ص 36-47

²احمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، مرجع سبق ذكره، ص 36

³أمال حداش، جمال الدين سيليني، إشكالية الإخضاع الضريبي للمعاملات التجارية الإلكترونية -التحديات والحلول-مجلة التنمية

الاقتصادية، ع 1 جوان (2022)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة لونيبي علي البلدة 02، الجزائر

ص 52-64

التعامل الإلكتروني وبأقل تكلفة ممكنة، وهو ما لا يتوافر بنفس الكثافة أو التنوع أو الحداثة في معاملات التجارة الإلكترونية.¹

7- سرعة تغير القواعد الحاكمة: بالرغم من أنه لم يتم بعد صياغة النهائية للقواعد الخاصة بالنظام الضريبي للمعاملات التجارية الإلكترونية، إلا أن التشريعات الحاكمة لهذه المعاملات من المتوقع أن تتغير لمعدلات متسارعة ومن ثم لا بد من صياغة إطار التشريعي يتسم بالمرونة ويكون قابلاً للتعديل حتى يواكب التقدم التكنولوجي.

8- المبيعات في العالم: تزايد في الفترة الأخيرة ظهور الشركات الكبيرة التي تمارس أنشطتها التجارية عبر العالم، وأصبحت تمثل تحدياً وعبئاً على الاقتصاديات الوطنية، ومع تزايد حركة التجارة الإلكترونية بدأ ظهور الشركات صغيرة الحجم والتي تستطيع باستخدام شبكة الأنترنت أن تمارس أنشطتها عبر العالم، وهذا ما يؤدي إلى تفاقم شكل التعارض بين المصالح الاقتصادية القومية ومصالح هذه الشركات وانفتاح الباب على مصراعيه لمشكلات الولاية القانونية بسبب اختلاف النظم الضريبية وسبل الإثبات.²

➤ ثانياً: أهمية التجارة الإلكترونية.

تتضح أهمية التجارة الإلكترونية فيما يلي:

- تعتبر وسيلة متميزة للوصول إلى الأسواق العالمية وفي وقت واحد وبأقل التكاليف حيث تساعد البائعين على الوصول إلى أسواق بعيدة ومتنوعة كما تساعد المشتريين على التمتع بنفس الخصائص بالوسيلة ذاتها وفي نفس الوقت، وهي بذلك تعتبر تطبيقاً حقيقياً لفكرة العولمة وتحرير التجارة وأن العالم سوى قرية صغيرة لا تنقيد بحاجز المكان والزمان وهي توفر بذلك فرصاً وإمكانيات لا نهائية لعرض السلع والخدمات.
- تسويق أكثر فعالية وأرباح أكثر فمن خلال التسويق الإلكتروني تفرض الشركات منتجاتها وخدماتها في مختلف دول العالم دون انقطاع فهي تتجاوز الحدود والقيود الجغرافية إلى نطاق عالمي.
- تعطي التجارة الإلكترونية الخيار للمستهلكين بالتسوق أو القيام بعقد الصفقات الأخرى على مدار الساعة والسنة ومن أي مكان تقريباً³
- التجارة الإلكترونية وسيلة تؤدي إلى تحسين آلية تبادل المعلومات داخل المؤسسات والتغلب على كثير من التحديات التي تعيق جمع ونشر المعلومات في الوقت المناسب.

¹ مليكاوي مولود، آليات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تبني مفهوم التجارة الإلكترونية، مجلة دراسات جبائية، ع 1 30 يونيو 2019، جامعة البليدة 2-لونيس، الجزائر، ص 25-30.

² قندوز فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 36-47

³ أمال حداش، جمال الدين سيليني، مرجع سبق ذكره، ص 52-64

- تعتبر أداة فعالة للقيام بعقد الصفقات بين المتعاملين عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر، وبذلك فهي تستغني عن المستندات الورقية، كما أنها توفر النفقات الإدارية وغيرها.¹
- توفر التجارة الإلكترونية فرصاً رائعة لزيارة مختلف أنواع المحالات على الأنترنت بالإضافة إلى إمكانية تزويد الزبائن بالمعلومات الكاملة عن مواصفاتها وأسعار المنتجات.
- تساهم التجارة الإلكترونية في تخفيض الأسعار حيث تمكن من الحصول على المنتجات بأسعار منخفضة مقارنة بالمساحر التقليدية لأن الشراء الإلكتروني تدخل في نطاقه عمليات الخصم الكبيرة التي تعلنها معظم الشركات.²

المطلب الثالث: مزايا ومعوقات التجارة الإلكترونية:

➤ أولاً: مزايا التجارة الإلكترونية:

لقد وفرت التجارة الإلكترونية العديد من المزايا لكل من (منظمات الأعمال، الزبائن، المجتمع) بشكل عام، وسنتعرف إلى المزايا الخاصة بكل طرف فيما يلي

1- مزايا التجارة الإلكترونية بالنسبة لمنظمات الأعمال:

- **الوصول العالمي:** حيث يساعد استخدام تطبيقات التجارة الإلكترونية في وصول شركات الأعمال إلى الأسواق العالمية وبتكلفة قليلة تتمكن الشركات من إيجاد المزيد من الزبائن والموردين والشركاء التجاريين في أي مكان في هذا العالم.
- **تخفيض تكاليف الأعمال:** يؤدي استخدام تطبيقات التجارة الإلكترونية إلى تقليل تكاليف إنشاء ومعالجة وتوزيع وتخزين واسترجاع المعلومات المخزنة في وثائق ورقية. فالتكاليف العالمية للطباعة والتراسل عبر البريد التقليدي تم استبدالها بالبريد الإلكتروني الأكثر كفاءة وفاعلية وتكاليف بسيطة. كما أن الاتصال من خلال الأنترنت أقل تكلفة بالمقارنة مع شبكات الاتصال التقليدية.
- **تحسين الإنتاجية:** ساعدت تطبيقات التجارة الإلكترونية في التخلص من العديد من النقائص التي كانت تواجه الشركات نتيجة الحاجة إلى عمليات تخزين لمواجهة المشاكل المرتبطة بتأخر التوريدات. فلقد وفرت هذه التطبيقات إمكانات هائلة للتسيق بين مختلف الأطراف المشاركة في سلسلة التوريد مما ساعد في تقليص عمليات وأحجام التخزين إلى أدنى حد ممكن.

¹ إسماعيل نسرين، يحيوي الهام، تحديات تطبيق نظام التجارة الإلكترونية في الجزائر وسبل مواجهتها، مجلة الاقتصاد الدولي والعلوم، ع 201 ديسمبر 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 107

² الطواهر تهامي وآخرون، تحديات التجارة الإلكترونية للنظم الضريبية، مجلة التنمية الاقتصادية، ع 2 جوان 2022، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة البليدة 2-لونييسي، الجزائر، ص 115

- استمرارية الوقت: بفضل تطبيقات التجارة الإلكترونية أصبح بإمكان شركات الأعمال من خلال مواقع العمل على مدار الساعة، أي أربعة وعشرون ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع و365 يوم في السنة.
- تفصيل المنتج أو الخدمة حسب رغبة كل زبون: تساعد تطبيقات التجارة الإلكترونية الشركات في إنتاج المنتجات وتوفير الخدمات وفقا لمواصفات التي يحددها الزبائن بأنفسهم وبتكلفة بسيطة، مما وفر لها ميزة تنافسية هامة.
- استخدام نماذج أعمال جديدة: تتيح تطبيقات التجارة الإلكترونية لشركات إمكانية استخدام نماذج جديدة للأعمال التجارية، مما يوفر أيضا مزايا تنافسية للشركات التي تستخدمها.
- تسريع زمن وصول منتجات والخدمات إلى السوق: ساعدة التجارة الإلكترونية في تقليل الزمن اللازم بين ظهور الفكرة وتطبيقها تجاريا، وذلك بفضل تحسين تقنيات الاتصال والتنسيق والعمل التعاوني.¹

2-مزايا التجارة الإلكترونية بالنسبة للزبون:

- الإبحار عبر شبكة الأنترنت: مكنت التجارة الإلكترونية المستهلك من الإبحار عبر شبكة الحاسوب وهو في منزله ومكتبه للتسوق كل السنة وكل الأيام وكل الساعات.
- منتجات وخدمات متنوعة: وفرت التجارة الإلكترونية للمستهلك الفرصة لزيادة مساحة خياراته واحتياجاته، حيث تحول عالمه من العالم المحلي المحصور إلى العالم الأوسع بكل خياراته.
- التوصيل الفوري: يستطيع المستهلك الحصول على منتجاته الإلكترونية بأسرع وقت مثل الملفات الرقمية كالأغاني والموسيقى والألعاب
- توفير المعلومات: يستطيع المستهلك الحصول على المعلومات المطلوبة بدقائق معدودة بدلا من الأيام والأسابيع في طرق التجارة العادية.
- المشاركة بالمزادات: أعطت التجارة الإلكترونية المستهلك الفرصة للمشاركة في المزادات الوهمية وسمحت له البيع والشراء بصورة سريعة والحصول على المقتنيات الثمينة والنادرة إذا رغب بذلك.
- الاتصالات الإلكترونية: بواسطة التجارة الإلكترونية استطاع المستهلك الاتصال مع مستهلكين آخرين وتبادل الأفكار والآراء حول المواضيع المشتركة.
- الحصول على منتجات خاصة: يستطيع المستهلك الحصول على منتجات وخدمات بمواصفات خاصة به، ويحددها حسب احتياجاته الخاصة، وفي بعض الدول لا يفترض على الأعمال الإلكترونية المباشرة رسوم وضرائب خاصة.²

¹محمد نور برهان، عزيدين خطاب، التجارة الإلكترونية، ط 4، القاهرة، 2015، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،

3-مزايا التجارة الإلكترونية بالنسبة للمجتمع:

- **العمل عن بعد:** تسمح التجارة الإلكترونية للمستهلك بأن يعمل في منزله مما يعني تقليل الوقت المتاح له للتسوق وبذلك تساهم في التخفيف من حدة الاختناقات المرورية، ما يقود إلى خفض نسبة التلوث في الهواء.¹
 - **تحسن معايير مستوى المعيشة:** انبثق عن تطبيقات التجارة الإلكترونية بيع بعض المنتجات بأسعار أقل مما يساعد الأفراد والفئات الفقيرة على شراء سلع أكثر، وبالتالي تلبية احتياجاتها بشكل أفضل، مما يؤدي بدوره إلى رفع مستوى معيشتها.
 - **توفير فرص عمل:** مكنت تطبيقات التجارة الإلكترونية الأفراد الذين يعيشون في الأماكن الريفية من الوصول إلى المنتجات والخدمات التي تباع عبر المواقع الإلكترونية والتي لم يكونوا على علم بها. وهذا يحفزهم للسعي لتعلم مهن جديدة أو الحصول على شهادات جامعية.
 - **تحسين الخدمات العامة للمواطنين:** التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وفرت للمواطن الخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي عبر الانترنت وقللت كلفة الحصول على هذه الخدمات، خاصة الخدمات الإلكترونية منها.²
- **ثانياً: عيوب ومعيقات التجارة الإلكترونية.**

تتميز التجارة الإلكترونية بالعديد من المزايا إلا أنها تتطوي كذلك على العديد من العيوب التي سنعرضها فيما يلي:

- إمكانية الشراء باستخدام بطاقات ائتمانية مزيفة من قبل بعض العملاء، مما يحمل أصحاب هذه البطاقات أعباء مالية عن سلع وخدمات لم يقوموا بشرائها أصلاً.
- يمكن حدوث التلاعب لبيانات النسخ الأصلية الخاصة ببطاقات الشراء أو إرسال بضائع، وذلك نتيجة لعدم وجود مستندات ورقية، وعدم إمكانية التوقيع بخط اليد مما يهدد الحقوق والمصالح الخاصة للأفراد والمشروعات على سواء.
- من الممكن القيام بطلب استيراد سلع ممنوعة استيرادها في الأسواق المحلية للدولة التي تطلبها.
- سهولة إفشاء أسرار العملاء والبنوك والشركات إلى المنافسين من خلال اختراق شبكة الأنترنت.³
- سرعة الاتصالات ما تزال غير كافية لمتطلبات تطبيقات التجارة الإلكترونية.

¹حسان طاهر شريف، تقرورت محمد، حسان طه، متطلبات نجاح التجارة الإلكترونية في الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، ع03، جويلية 2020 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، ص27.

²محمد نور برهان، عزدين خطاب، مرجع سبق ذكره، ص 17

³رباعي أمينة، "التجارة الإلكترونية وآفاق تطورها في البلدان العربية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص37،38.

- التكلفة العالية لمشاريع التجارة الإلكترونية التي لا يمكن للشركات الصغيرة تحملها.
- عدم توفر الثقة في عمليات التجارة الإلكترونية لكون البائع والمشتري لا يتعاملان مع بعضهما البعض بشكل مباشر.
- عدم حل العديد من القضايا المتعلقة بالسياسات القانونية والعامّة كالضرائب وغيرها.
- عدم وجود منهجية واضحة لتقييم وقياس التجارة الإلكترونية.¹

المبحث الثاني: مدخل للتحصيل الجبائي.

يعتبر التحصيل الجبائي أداة مهمة للحكومات لتمويل الخدمات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهومه وأهدافه وأنواعه وطرق تحصيله.

المطلب الأول: التحصيل الجبائي، مفهومه وأشكاله.

➤ أولاً: مفهوم التحصيل الجبائي.

يوجد عدة مفاهيم للتحصيل الجبائي تختلف في المحتوى ولكنها متشابهة في المعنى وسنذكر منها:

- 1- هو مجموع العمليات التي ترمي إلى نقل مبلغ الضريبة من ذمة الممول إلى الخزينة العامة، أي استفتاء الدولة لدين الضريبة.²
- 2- كما أنه عرف بمجموع العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة العمومية وفقاً للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الإطار.³
- 3- ويعرف التحصيل الجبائي بأنه نقل الدين الضريبي من المكلف إلى الخزينة العامة للدولة وذلك باتباعه عمليات وإجراءات من أجل تسهيل عملية نقلها وفقاً لقواعد قانونية تحددها الجهة المختصة بها "إدارة الضرائب".⁴
- 4- ويمكن تعريفه على أنه مجموع القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم التي تجبى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية.⁵

¹ محمد نور برهان، عزدين خطاب، مرجع سبق ذكره، ص 18

² منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، مطبوعات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ص 73

³ محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجبائية والضرائب"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 04، الجزائر، 2008، ص 156

⁴ محمد لعلاوي، "دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة محمد، خيثر، بسكرة، 2015، ص 63-64

⁵ حنان بن عاتق، " الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية"، مجلة دراسات جبائية، العدد 03، (ديسمبر 2013)

ومما سبق يمكننا تعريف التحصيل الجبائي على أنه جمع الضرائب من الأفراد والشركات لتمويل خدمات الحكومة والمشاريع العامة.

➤ ثانياً: أشكال التحصيل الجبائي.

تعرف الإدارة الضريبية عدة أشكال وطرق تقوم من ورائها بجمع مختلف ديونها لدى المكلفين بها، فمنها ما هو منظم من طرفها مباشرة وذلك عن طريق جداول مهياة من قبل أعوانها فنجد فيها قائمة بأسماء المكلفين ومكان فرض الضريبة وكذا نوعها ومبلغها.

كما يمكن أن يكون عن طريق التصريح الذي يقدم من طرف المكلف وهذا ما يسمى بالتحصيل المراقب وسمي كذلك لأن الإدارة في معظم الحالات تراقب مدى صحته، ففيه يقوم المكلف بدفع ما عليه من ضرائب بمجرد حلول آجال الدفع.¹

يتضمن هذا التصريح كل المعلومات الخاصة بنشاطه ومداخيله، وبناءً على هذا الأخير تقوم الإدارة بتحديد أسس الضريبة، لكن العدالة الضريبية تستوجب صدق وسلامة البيانات الواردة في التصريح وهو النظام الذي أخذ به المشرع الجزائري.²

يمكن تحصيل الضرائب من المكلفين من خلال عدة طرق، منها دفع الضريبة على الرواتب والأجور مباشرة من قبل أصحاب العمل، وأيضاً من خلال دفع رسوم الطوابع التي تفرض على مستندات مختلفة مثل رخص القيادة وبطاقات التعريف الوطنية، بالإضافة إلى الرسوم التي تفرضها المجالس القضائية والمحاكم العامة.³

المطلب الثاني: أهداف التحصيل الجبائي.

تضع الدولة قوانين تُحدد بموجبها النظام الضريبي، وذلك بهدف توفير التمويل اللازم لتنفيذ مهامها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية. ويتجلى ذلك من خلال الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال هذا النظام .

1-الهدف المالي:

¹الجندي حسني، القانون الجنائي الضريبي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص14

²فنديس أحمد "ضمانات المكلف بالضريبة الخاضع للتدقيق الضريبي"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، ع35، كلية

الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2013، ص 189-203

³ميلودي مراد، دور المراجعة الجبائية في تفعيل التحصيل الجبائي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معقدة، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2020-2021 ص40 (بتصرف)

للهدف المالي دور كبير في تحقيق أهداف الدولة حيث تسيطر على جميع العمليات المالية من خلال الضرائب وذلك لتحقيق توازن الميزانية وتغطية النفقات العمومية كما تسعى الى القضاء على اختلالات عجز الميزانية .فالضريبة يجب ان تؤدي دورها الكامل في تغطيه النفقات العامة وذلك بـ:

- تساعد في تغطية النفقات الهياكل القاعدية بحيث انها تسخر الموارد التي تحصلها الضريبة لخدمة وتنمية الهياكل القاعدية الضخمة التي يتهرب الأفراد في الإعلان عن القيام بها لأنها إما عديمة أو ضئيلة الأرباح غير أن الدولة تقوم بها لأن في ذلك دعم لسياسة التنمية .
- اصلاح ومعالجة الانتاج حيث أنه يجب على الدولة النامية أن تحقق طائف من الإيرادات الضريبية لضمان تغطية نفقات التجهيز وهذا كله لتضمن للمجتمع توفير المواد الغذائية والصناعية¹.

2-الهدف الاقتصادي:

- إن الدولة تعتمد على الضريبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهي أداة يعالج بها تضخم والانكماش، وبالتالي الوصول الى الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم يرفع معدل الضريبة ويوسع مجال فرضها بغرض امتصاص الزائدة وفي حاله الانكماش يخفض معدل الضريبة ويزيد من الاعفاءات بغرض زيادة الادخار وبالتالي توسيع الاستثمار، كما يمكن للضريبة أن تستعمل التحكم في مجتمعات الاقتصاد الكلي من الاستثمار، انتاج، استهلاك، استيراد، تصدير... الخ، فإذا أرادت الدولة أن توفر فرص التشغيل للحد من البطالة تخفض من الضريبة وتزيد من الاعفاءات فتفسخ المجال للاستثمار وبالتالي توسع سوق عرض فرص العمل².

3-الهدف الاجتماعي:

تعمل الضريبة على تحقيق بعض الاغراض الاجتماعية والتي من أهمها:

- تخفيف حدة التفاوت بين الدخل والثروات المرتفعة وذلك بأن تعتمد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخل والثروات المرتفعة ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على اصحاب الدخل المنخفضة ويتم ذلك من خلال التصاعدية على الدخل.
- جلب أكبر قدر ممكن من المساكن بهدف لا تخفيف من أزمة السكن وذلك بإعفاء مداخيل الكراء من الضريبة أو منحها تخفيض³.

¹بن اعمارة منصور، الضرائب على الدخل الإجمالي، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، الجزائر، ص22

²خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء الأول، ط2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص21

³حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص13

4-الهدف السياسي:

تستطيع الدولة عن طريق الضرائب أن توجه السياسة العامة للبلاد وذلك حسب المنهج السياسي والسياسة العامة للبلاد الاقتصادية والسياسية والمالية، التي ترسمها، وهكذا فإن الضرائب أداة في يد الدولة تستعملها لتوجيه سياساتها المعنية فذا الدولة الاشتراكية تهدف إلى تقليل من الفوارق الاجتماعية، فتستعمل الضريبة التصاعدية وفرض رسومات جمركية على منتجات الدولة الأخرى، فنستطيع القول ان الدولة تستعمل الضرائب بصورة او بأخرى لتشجيع سياساتها الاشتراكية، أما الدولة الرأسمالية فهي كذلك تستعمل الضرائب كأداة للدفاع عن سياساتها سواء كانت داخلية أو خارجية وحسب القوانين الرأسمالية فهي تتحكم في زيادة أو نقصان نسب الضرائب أو معدلاتها حسب المنهج السياسي أو السياسة الاقتصادية التي ترسمها.¹

المطلب الثالث: طرق التحصيل الجبائي.

للتحصيل الجبائي نوعين حسب الحالة التي يكون بها المكلف نذكر منها:

1-التحصيل الودي (الطريقة العادية) :

يتمثل التحصيل الودي في استفتاء الديون العمومية بصفة تلقائية من طرف المكلف بالضريبة بعد ادراج الجداول الضريبية من طرف قابض الضرائب، فيقوم المكلف بالضريبة بالتقرب من مصلحة الضرائب لتسديد ديونه الجبائية الواقعة على كاهله، وعلى المكلف بالضريبة التقيد بمواعيد التحصيل وحضوره طواعية لإبراء ذمته المالية، فالتحصيل الودي يخدم مصلحة الطرفين فهو لا يدفع الادارة الجبائية إلى متابعة ومطالبة المكلف بالدفع، كما يتجنب هذا الأخير من دفع الغرامات المالية الناتجة عن عملية التسديد في الآجال القانونية والتي تنقل كاهل المكلف بالضريبة اذا كان، وتمتد مهلة التحصيل الودي من تاريخ الخروج للتحصيل ويكون عادة اليوم الذي وصلت فيه الاوراد الى القبضة، الى تاريخ وجوب الاداء وهو التاريخ الذي تنتهي فيه مهلة التحصيل الطوعي.²

2-التحصيل الجبري (الطريقة غير العادية) :

عند استحالة استفتاء الإدارة الضريبية لدينا الضريبة من مال المكلف تلجأ الى الطريقة الثانية وهي التحصيل القسري أو الاجباري، وفي هذه الحالة فإن إدارة الضرائب تقوم بتحصيل دين الضريبة بقوة القانون وفي بعض الاحيان الاستعانة بالقوة العمومية وليس بإرادة المكلفين، هذه الطريقة لها العديد من الآليات والأنماط وتختلف من دولة الى أخرى فقد تكون عن طريق الحجز على أموال المدين بالضريبة وبيعها في المزاد العلني من أجل استيفاء دين الضريبة وكل الحقوق العامة، وقد تصل إلى حد الاكراه البدني بالحبس لمدته معينة اذا كانت هناك طرق تدليسية ومخالفات خطيرة للقانون، كما قد تتخذ في شكل حرمان المكلف بالضريبة من استخراج بعض الوثائق

¹ ابن اعمارة منصور، مرجع سبق ذكره، ص 25

² يوسف قاشي، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2014-2015، ص24

الإدارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية كما نشير إلى أن قيمه الضريبة المستحقة تعد دين امتيازياً يجب استيفاءه من أموال المدين بها عند انتقال الملكية منه إلى أشخاص آخرين (حالة التركة مثلاً).¹

المبحث الثالث: علاقة التحصيل الجبائي بالتجارة الإلكترونية.

علاقة التحصيل الجبائي بالتجارة الإلكترونية تشكل جانبا هاما في السياق الاقتصادي الحديث، لكن على الرغم من هذا لم يتم تطبيقها في كل الدول وذلك لوجود طرفي يختلفان في الرأي حول تأييد الفكرة من عدمه مع وجود تحديات أخرى سنتعرف عليها فيما يلي:

المطلب الأول: مفهوم التحصيل الجبائي للتجارة الإلكترونية وأنواعها:

ينقسم هذا المفهوم إلى قسمين هما:

1-تعريف الجباية الإلكترونية:

يمكن القول أن الجباية الإلكترونية هي تلك التي تعني بفرض الضرائب على التعاملات التي تتم على شبكة الأنترنت، هذا النوع الحديث من التعامل يطرح عدة إشكاليات منها إشكالية كيفية جباية الضرائب المتعلقة بها والعوائق التي تعترضها.

وبالإضافة يمكن تعريف جباية التجارة الإلكترونية، باعتبارها جملة القوانين والقواعد المتعلقة بتحديد وتحصيل الضرائب على المعاملات التجارية عن طريق الأنترنت.

2-تعريف الضريبة الإلكترونية:

الضريبة الإلكترونية تعرف بأنها ممارسة دفع الضرائب بكل أنواعها بواسطة الحاسوب وشبكة الأنترنت، وهي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دفع مجمع الضرائب الواقع على المواطنين أو المؤسسات إلى وزارة المالية بهدف تبسيط الإجراءات الحكومية واعتمادها النظام الضريبي الإلكتروني، حيث تدفع إلكترونياً إلى حساب الإدارة الضريبية وهي خدمة مجانية تقدمها الحكومة الإلكترونية للمكلفين بالضريبة، كما أنها تسهل عملية

¹سيليني جمال الدين، فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص جباية ومالية المؤسسة، جامعة البليدة

الدفع بالنسبة للمكلف من خلال تقليل العبء وريح الوقت والسرعة في الأداء وتقليص التكاليف والمسافات وتبسيط الإجراءات عليه، بالإضافة إلى أنها تشجع البنوك في زيادة استثمارها.¹

3-أنواع الجباية الإلكترونية: وتنقسم إلى ضريبة على الصفقات الإلكترونية الخارجية والضريبة على الصفقات المحلية.

3-1-الضريبة للصفقات الإلكترونية الخارجية: وهي بدورها تنفرع إلى نوعين من الضرائب:

3-1-1-الضريبة الجمركية: هي ضريبة تفرض على كل العمليات المتعلقة بعبور السلع لتسليم الدولة دخولاً أو خروجاً في مجال المعاملات الرقمية، لكن الهيئات المختصة تواجه صعوبات في التقسيم الجغرافي عبر شبكات الأنترنت، أي أنه يصعب تحديد إقليم كل دولة وهذا راجع إلى طبيعة هذه العمليات بحيث لا يمكن فرض الضريبة الجمركية على السلع التي تسلم مادياً فإنه يسهل الضريبة.

3-1-2-الضريبة العامة على المبيعات: السلع والخدمات التي تصدر إلى الخارج من خلال التجارة الإلكترونية فإنها تكون معفاة من الضريبة.²

3-2-الضريبة للصفقات التجارة الإلكترونية المحلية: يفرض عليها كذلك نوع من الضريبة:

الضريبة على المبيعات: تفرض هذه الضريبة على لمبيعات السلع والخدمات، عبؤها المستهلك، ولكن يتحمل البائع الالتزام بتحصيلها من المشتري وتوريدها إلى الإدارة الضريبية المختصة نيابة عنه فهي ضريبة تحجز من منبع، لأنها تضاف إلى ثمن السلعة والخدمة، وقد هذه الضريبة محلية تمثل مورداً من موارد الحكومة المحلية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر كونها مصدر من مصادر تمويل كل ولاية، حيث فيها ضريبة المبيعات تخص الولاية بتحصيل الضريبة على المبيعات التي تربط بها الضريبة العامة أو المحلية، أما

¹ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <https://dewansoft.com/invoice-blog>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/02/18 على الساعة: 23:45

² - بشير كريم، فعالية النظام الجبائي في ظل توجه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة أوبوكر بلقايد، 2006-2007، ص171، بتصرف.

في أوروبا تفرض الضريبة على التجارة الإلكترونية على أساس دولة المقصد أو دولة المستهلك النهائي، بحيث يعطي الحق لدولة المستهلك في مطالبة الشركات البائعة بتحصيل الضريبة وتوريدها من المستهلكين المقيمين في هذه الدولة.¹

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التحصيل الجبائي في التجارة الإلكترونية.

تشير العديد من الدراسات إلى "الدور الفعال" للنظام الضريبي في تحقيق كل من العدالة الضريبية وزيادة حصيلة الموارد السيادية، وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات. ولتوضيح التحديات التي تثيرها التجارة الإلكترونية تجاه النظم الضريبية القائمة، يجدر بنا بداية، التطرق لهيكل النظام الضريبي بمثلث قوامه ثلاثة دعائم رئيسية هي:

➤ **التشريع الضريبي:** ويقصد به مجموعة اللوائح والقوانين والتشريعات الصادرة من الجهات المتخصصة، والخاصة بفرض الضرائب وتنظيم أساليب تحصيلها، وكذلك أحكام المحاكم وقرارات اللجان المتعلقة بالمنازعات الضريبية.

➤ **الإدارة الضريبية:** وتنظم الجهات الحكومية (وزارة المالية ومصالح الضرائب) التي تقوم على تطبيق التشريع الضريبي بأحكامه ونصوصه، لتحصيل الضرائب بأنواعها المختلفة. ومن ثم، فإن لإدارة الضريبة هي الجهة المختصة بكل من، تنفيذ قوانين الضرائب، تحصيل الموارد العامة للدولة، ومتابعة الممولين.

➤ **المجتمع الضريبي:** وهو المجتمع الخاضع للتشريع الضريبي، سواء كانوا أفراد أو كيانات طبيعية أو اعتبارية.²

والآن نوضح التحديات التي تثيرها التجارة الإلكترونية تجاه النظم الضريبية القائمة:

1. العدالة الضريبية:

إن الفشل في فرض الضريبة على مبيعات الأنترنت ينظر إليه البعض على أنه سياسة اجتماعية سيئة، انطلاقاً من أن غالبية المتعاملين من الفئات ذو الدخل المرتفع والأقل حاجة إلى الإعفاء الضريبي، ومن الجانب المقابل تلك المؤسسات التقليدية التي تشعر بسوء موقعها التنافسي نظراً لاضطرارها لفرض الضرائب على المبيعات وتحصيلها وتوريدها للدولة على خلاف المؤسسات الناشطة في التجارة الإلكترونية. والأمر كذلك بالنسبة للحكومات

¹-وصاف سعيد، نحو تصور لمعالجة ضريبة للمعاملات الإلكترونية، ملتقى الوطني حول التجارة الإلكترونية، ورقة، 15 مارس 2018، ص13، بتصرف.

²صالح حميداتو، التجارة الإلكترونية في الجزائر وإشكالية فرض الضريبة، النمو والتنمية الاقتصادية للدول العربية، جامعة الشهيد لخضر بالوادي -الجزائر، 2022/10/13، ص114.

التي تمول ما يزيد عن 30% من الإنفاق العام من عائدات الضرائب وهو ما سوف يهدد في المستقبل العوائد الضريبية للحكومة.

2. مشكلة الحصر الضريبي:

الحصر الضريبي هو عملية تحديد المكلفين الخاضعين للضريبة وتثبيت أسمائهم وعناوينهم في سجلات إدارة الضرائب، فالنقص في عملية الحصر يترتب عنه ضياع أموال الخزينة وزيادة اللادالة في توزيع العبء الضريبي.¹

3. مشكلة تكيف النظام الضريبي مع التطور في تكنولوجيا المعلومات:

يسعى النظام الضريبي في أي دولة إلى زيادة الحصيلة الضريبية وضمان وصولها للخزينة العامة في الأجل المحددة، وذلك من خلال توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمار وتوفير العدالة الضريبية، لهذا فلا بد للنظام الضريبي أن يتميز بالتكيف مع جميع المستجدات في الحياة الاقتصادية على غرار النمو والتطور المذهل للتجارة الإلكترونية.

4. مشكلة السيادة الضريبية:

ترتبط السيادة بإقليم الدولة، ففي ظل التجارة الإلكترونية نجد أ، تكنولوجيا التجارة الإلكترونية للمعاملات التجارية إمكانية تجاوز الحدود المحلية، فحرية حركة رؤوس الأموال وعوامل الإنتاج التي تعتمدها تكنولوجيا المعلومات تسمح بتجاوز الوجود المكاني، ومعرفة مصدر العملية التجارية، مما يؤثر سلبا على الإيرادات الضريبية للدول.

5. صعوبة إثبات التعاملات والعقود:

إن التحول من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية نتج عنه صعوبة إثبات التعاملات والعقود المبرمة وبالتالي خسارة مداخيل كبيرة للخزينة العمومية، ومرد هذه الصعوبات هو استخدام أساليب التوثيق الإلكتروني، بدلا من التوثيق المستندي.²

6. صعوبة فرض الضريبة على السلع المتداولة حيث يكون التبادل غير تجاري ولا يوجد طريقة قانونية

للتسجيل حيث يتم التبادل بشكل غير مادي مع عدم مرورها عبر المنافذ الجمركية أو الدخول في مخازن المشتري.

¹ثابت عبد الرحمن إدريس، جمال الدين محمد مرسي، التسريع المعاصر، ط1، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005، ص464 بتصرف.

²صالح حميداتو، التجارة الإلكترونية في الجزائر وإشكالية فرض الضريبة، مرجع سبق ذكره، ص115.

7. زيادة أهمية سرية المعلومات في مجال التعاملات الإلكترونية وهذا يشكل عائق أمام الرقابة الجبائية لهذه التعاملات.

8. تحدي كيفية تحصيل الرسوم والضرائب على المبادلات الإلكترونية فمن الطبيعي أن تدفع هذه التجارة ضرائبها إلى بلدي النشأ والاستهلاك بحيث تنتفع الدولتين ومن الضروري أن تنظم الدول فيما بينها الموضوع الضريبي.¹

المطلب الثالث: تطبيق الضرائب على التجارة الإلكترونية بين المؤيدين والمعارضين.

أدى نمو التجارة الإلكترونية وزيادة معدلاتها في السنوات الماضية إلى اهتمام العديد من الدول بدراسة فروعها ومجالاتها. تُنظر الضرائب على التجارة الإلكترونية من زاويتين: يرون البعض أن إخضاع الصفقات التي تتم عبر الإنترنت إلى ضرائب أو رسوم يُعتبر كبحاً للنمو التكنولوجي، بينما يرى البعض الآخر أن الاعفاء الضريبي للتجارة الإلكترونية يؤدي إلى التقليل من أهم موارد الدولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن اختصار الأنظمة الضريبية على التعاملات التجارية التقليدية دون الإلكترونية يجعلها أنظمة محدودة الكفاءة. في حال عدم فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، يبقى التساؤل: هل نحن أمام منطقة بلا قانون؟ وهذا لأن المتجول في فضاء الإنترنت غير معروف إن كان في فضاء دولي أم وطني. من بين الموضوعات المثارة، موضوع المعاملة الضريبية للتجارة الإلكترونية، والذي أسفر عن مواقف متباينة يمكن تصنيفها إلى موقف رافض لفكرة إخضاع التجارة الإلكترونية للضريبة وآخر يؤيد فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية بشدة.

➤ أولاً: الاتجاه المعارض لفرض الضريبة الإلكترونية.

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن عدم إقرار الضريبة على المعاملات التجارية الإلكترونية يحقق انسجاماً مع تحرير التجارة والخدمات، فإذا كانت الأنشطة التقليدية تتجه نحو التحرير فإنه من باب أولى لا تفرض أية ضرائب أو قيود على التجارة الإلكترونية لأنها بذاتها وطبيعتها عالمية لا تقيدها حدود، ولا تعيقها الأنظمة الجغرافية القائمة، مستنديين في ذلك على الحجج التالية:

¹ زقاي مريم، عبداللوي كلتوم، الجباية في ظل التجارة الإلكترونية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: محاسبة وجباية، 2018/2017، ص 33.

- فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية سيكون من أكثر العوامل المعيقة لنمو الأنترنت وانتشاره وهو ما عبر عنه الحاكم "JANE SWIFTE" بقوله " اني قلق جدا من أن الضريبة على الأنترنت ستعيق نمو هذا القطاع وهو ما لم يمكن تحمله الآن".¹

وتدعم هذه الحجة بما أظهرته الدراسات البحثية المختلفة، فلق أظهرت الدراسات البحثية المختلفة، فلقد أظهرت دراسة بحثية أجرتها مؤسسة BIZRATE في سبتمبر عام 1999 أن 75% من المستثمرين من خلال شبكة الأنترنت سيقصون حجم مشترياتهم إذا ما فرضت الحكومات ضرائب عليها، في دراسة أخرى أجراها "أرنست أندى ونج" للجنة الاستشارية الأمريكية والتي شملت 7000 مستطلع ممن قاموا بالشراء عبر شبكة الأنترنت أجاب:

- 37% منهم أنهم دفعوا ضريبة للحكومة عن مشترياتهم في المراحل الأولى من تجربتهم في الشراء الإلكتروني، 88% من هؤلاء لم يدفعوا الضريبة على مشترياتهم بعد ذلك.
- 50% أكدوا أنهم سيلغون قرار الشراء عن طريق الأنترنت إذا كانت الأسعار تشمل أي نوع من الضرائب.
- 08% أكدوا أنهم لن يشتروا مجددا بصورة قطعية من خلال الشبكة إذا فرضت الحكومات أية ضرائب على تعاملاتها.

كما أظهرت دراسة أخرى للباحث SHAMIM AHMED أجريه في كندا بعنوان تأثير ضريبة المبيعات على تجارة الأنترنت، وأكدت تراجع نسبة تسوق عبر النت بـ 49% بعد فرض معدلات ضريبية على المعاملات الإلكترونية بنسبة 14%.

- الحد من تلوث المعلومات لا يكون بفرض ضريبة على التجارة الإلكترونية فالعيب في درجة التأهيل العلمي والثقافي لدى مستخدمي الانترنت مما يتطلب تهيئة بيئة ثقافية ملائمة أكثر من توفير الإدارة الضريبية كوسيلة عقابية لسوء استخدام الانترنت.
- إن إعفاء الصفقات التجارية التي تتم الكترونيا بشكل كامل (برامج-خدمات-معلومات) من الضرائب والرسوم سوف يشجع حركة التجارة الإلكترونية وينعكس ذلك على الإيرادات كون صناعة المعلومات هي المجال العام لجذب الاستثمارات بالنسبة للشركات ورجال الأعمال.
- إعفاء التجارة الإلكترونية من الضرائب سيحقق إيرادات أكبر من الإيرادات الضريبية المتتالية من فرضها على تلك التجارة كون الإعفاء يؤدي إلى ترويج التجارة الإلكترونية وبالتالي زيادة أرباح الشركات ورجال الأعمال

¹عرباوي أحمد خالد، تحديات المراجعة الجبائية للمعاملات الإلكترونية في ظل تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية -أدرار-الجزائر، 2020/ 2021، ص 209،210

وزيادة في مرتبات الموظفين وغيرها من الآثار الإيجابية الناتجة عن التجارة الإلكترونية ومن ثم زيادة حصيلته الضرائب على الدخل.

- التجارة الإلكترونية ظاهرة اقتصادية حديثة تشجع النشاط التجاري المستجد كي ينمو ويتطور وان فرض الضرائب سوف يؤدي إلى إعاقة هذا النمو ولن يبرز خصائصها كاملة فهي تحتاج إلى سياسة تحفيزية لا تعوق انطلاقها فعلية فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية يؤدي إلى تعثرها وهي في مهدها فإعفائها من الضرائب يشجع رجال الأعمال والمشروعات على الدخول في صفقات عبر الشبكة العالمية (الأنترنت) وللحاق بركب التقنية الحديثة وعصر المعلومات المتطورة.
- عدم الإخضاع الضريبي لصفقات التجارة الإلكترونية من شأنه أن يتيح فرصة لاجتتاب الأزواج الضريبي الذي قد يحدث جراء خضوع التجارة الإلكترونية للضريبة.¹

➤ ثانياً: المؤيدين لفكرة فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة فرض الضريبة على صفقات التجارة الإلكترونية مثلها مثل صفقات التجارة التقليدية مع مراعات توفير المحفزات اللازمة لوسائل التجارة الإلكترونية، وتسهيل الإجراءات المتبعة في فرض الضرائب، بالإضافة إلى وضع نظام مناسب للدفع يتلاءم ومقتضيات وطبيعة التجارة الإلكترونية، حتى يساعد ذلك على نمو حجم هذه التجارة.

يسود هذا الاتجاه في الدول النامية التي أعربت عن قلقها إزاء الإيرادات الكبيرة المحتمل خسارتها نتيجة لعدم فرض الضريبة على صفقات التجارة الإلكترونية.

حيث يستند أصحاب هذا الرأي إلى مجموعة من الحجج أهمها:

➤ إعفاء صفقات التجارة الإلكترونية من الضريبة في الوقت الذي تخضع فيه صفقات التجارة التقليدية من شأنه أن يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة الضريبية وهو أحد وثأهم المبادئ الأساسية لفرض الضرائب أو الإعفاء منها.

➤ إذا لم تفرض الضريبة على التجارة الإلكترونية فإن المستهلكين سوف يخاطرون بتحويل مشترياتهم إلى الفضاء الإلكتروني، وهذا سوف يعمل على تقليص حصة الدولة من الجباية الضرائب.

➤ إعفاء صفقات التجارة الإلكترونية من الضرائب سوف يؤدي إلى وجود انحراف في القرار الاقتصادي وبالتالي يخلق عدم الكفاءة الاقتصادية حيث ينتج عن هذا وجود نوع من الظلم شأنه ان يوسع الفجوة

¹عرباوي أحمد خالد، تحديات المراجعة الجبائية للمعاملات الإلكترونية في ظل تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر، المرجع

نفسه، ص 209، 210

الرقمية لصالح هؤلاء الذين يمكنهم استخدام الحاسوب وخطوط الهاتف وبطاقات الائتمان وكلما يلزم للوصول الى شبكة الانترنت.¹

➤ ان الصعوبات التي تواجه فرض الضرائب على المعاملات التجارية سواء عند الحصر أو الفحص الضريبي لا يجب ان تقف حائلا امام اخضاع التجارة الالكترونية للضريبة، بل يمكن في هذا المجال مراعاة خصوصية التجارة الالكترونية وذلك بوضع شروط واسس متعلقة بالنماذج والمستندات والاقارات المرتبطة بخضوع المعاملات التي تتم بوسائل الكترونية للضريبة .

➤ فرض الضرائب على التجارة الالكترونية مبكرا سيشجع الفرصة للإدارة الضريبية اكتساب الخبرة من الواقع العملي وعرض المشكلات والصعوبات امام تحصيل الضريبة على المعاملات التجارية الالكترونية أولا بأول أمام المسؤولين لدراستها واتخاذ ما يلزم بشأنها².

¹عتيق أسماء، أثر التجارة الإلكترونية على النظام الضريبي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون الأعمال، جامعة لونيبي علي-بلدية 2-الجزائر، 2022/2021، ص 199

²عتيق أسماء، أثر التجارة الإلكترونية على النظام الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 200

➤ خلاصة الفصل:

التجارة الإلكترونية تلعب دورا هاما في تقليص المتاعب الخاصة بالتبادل التجاري للسلع والخدمات، وذلك بفضل الإنترنت أي عمل بدون نطاق جغرافي وبسرعة أكبر، مما يؤدي إلى تعقيدات في جمع الضرائب بسبب التبادلات التجارية العابرة للحدود لهذه المعاملات وتنوع أنماط الدفع. فتسعى الدولة إلى تطوير طرق التحصيل الجبائي المتعلق بجمع الضرائب والرسوم المستحقة على هذه المعاملات. بحيث تثير التجارة الإلكترونية تحديات على النظم الضريبية مثل [العدالة الضريبية، مشكلة الحصر الضريبي]. فاختلف كل من المؤيدين والمعارضين في مسألة فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، بعضهم يراها ضرورية للعدالة الضريبية والبعض الآخر يرى أنها تكبح نمو التجارة الإلكترونية.

الفصل الثاني

التحصيل الجبائي في معاملات التجارة
الإلكترونية في الجزائر و بعض الدول

➤ تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري للبحث، والذي تطرقنا من خلاله إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وكذا التحصيل الضريبي. وكنموذج للدراسة تم اختيار مصلحة من المصالح الجبائية المتنوعة، حيث وقع الاختيار على مركز الضرائب لولاية تيارت، والذي يعتبر مصلحة عملية جديدة فعالة تعززت به الولاية، سواء في مجال الرقابة الجبائية، أو التحصيل. أما بالنظر لجباية التجارة الإلكترونية فقد أعطت الكثير من دول العالم المتقدمة منها وحتى النامية بصمة واضحة من خلال تجربتها في فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية وعملها على خلق أنظمة وتشريعات ضريبية تعمل على تنظيم وضبط ومراقبة المعاملات التي تتم في ظل التجارة الإلكترونية وهذا ما قادنا إلى دراسة مقارنة بين بعض الدول الأجنبية مع الجزائر وكيفية تعاملها مع تحصيل ضرائب التجارة الإلكترونية.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية للمركز محل الدراسة.

يعتبر مركز الضرائب لولاية تيارت من الهياكل الجديدة على مستوى المصالح الخارجية، وذلك بغية تجميع المفتشيات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة، نجد مركز الضرائب لولاية تيارت، الذي سجل تطورا كبيرا من حيث الأداء المالي، ومعالجة مختلف القضايا النزاعية، تحصيل، رقابة والاستقبال.

المطلب الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت.

➤ أولا: التعريف بالمركز.

يعود القانون الأساسي لإنشاء مركز الضرائب بتيارت إلى المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006/09/18 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها.

ونجد المادة 02 من نفس القانون رقم 06-327 تنص على أن من بين المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، نجد مراكز الضرائب بالإضافة إلى مديرية كبريات المؤسسات، المديرية الجهوية للضرائب، المصالح الجهوية للبحث والمراجعات، المراكز الجهوية للإعلام والوثائق، المديريات الولائية للضرائب، المراكز الجوارية للضرائب.

تم الشروع في بناء مركز الضرائب بولاية تيارت في سنة 2011 ودخل حيز التنفيذ في 2014/10/07.

كما تعتبر مصلحة عملية جديدة تابعة محليا للمديرية الولائية للضرائب بتيارت وإقليميا للمديرية الجهوية للضرائب شلف، تختص حصريا بتسيير الملفات والرقابة الجبائية للمؤسسات المتوسطة، والأشخاص الطبيعيين الخاضعين للنظام الحقيقي، وكذا أصحاب المهن الحرة، وكما تخص بتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم.

ويعود الاختصاص الإقليمي لمركز الضرائب بتيارت على كافة إقليم ولاية تيارت.

➤ ثانيا: مختلف الأشخاص والضرائب المسيرة من طرف مركز الضرائب:

1-الأشخاص التابعين للمركز: يتبع لمجال اختصاص مركز الضرائب:

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي، والتي يفوق رقم أعمالها السنوي 30.000.00 دج
- الشركات الغير خاضعة لمديرية كبريات المؤسسات، والتي يفوق رقم أعمالها السنوي 30.000.00 دج
- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي (IFU) والتي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي.

2-الضرائب والرسوم المسيرة من طرف المركز:

- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) فئة الأرباح المهنية.

- الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- الرسم الداخلي على الاستهلاك.
- رسم المرور على الكحول.
- الرسم على النشاط المهني (TAP).
- الاقتطاعات من المصادر المستحقة على توزيع الأرباح، الأسهم على الشركات.
- الاقتطاعات من المصادر المستحقة الأجور والمرتببات والمكافآت.
- الرسم على القيمة المضافة (TVA)
- حقوق الطابع.

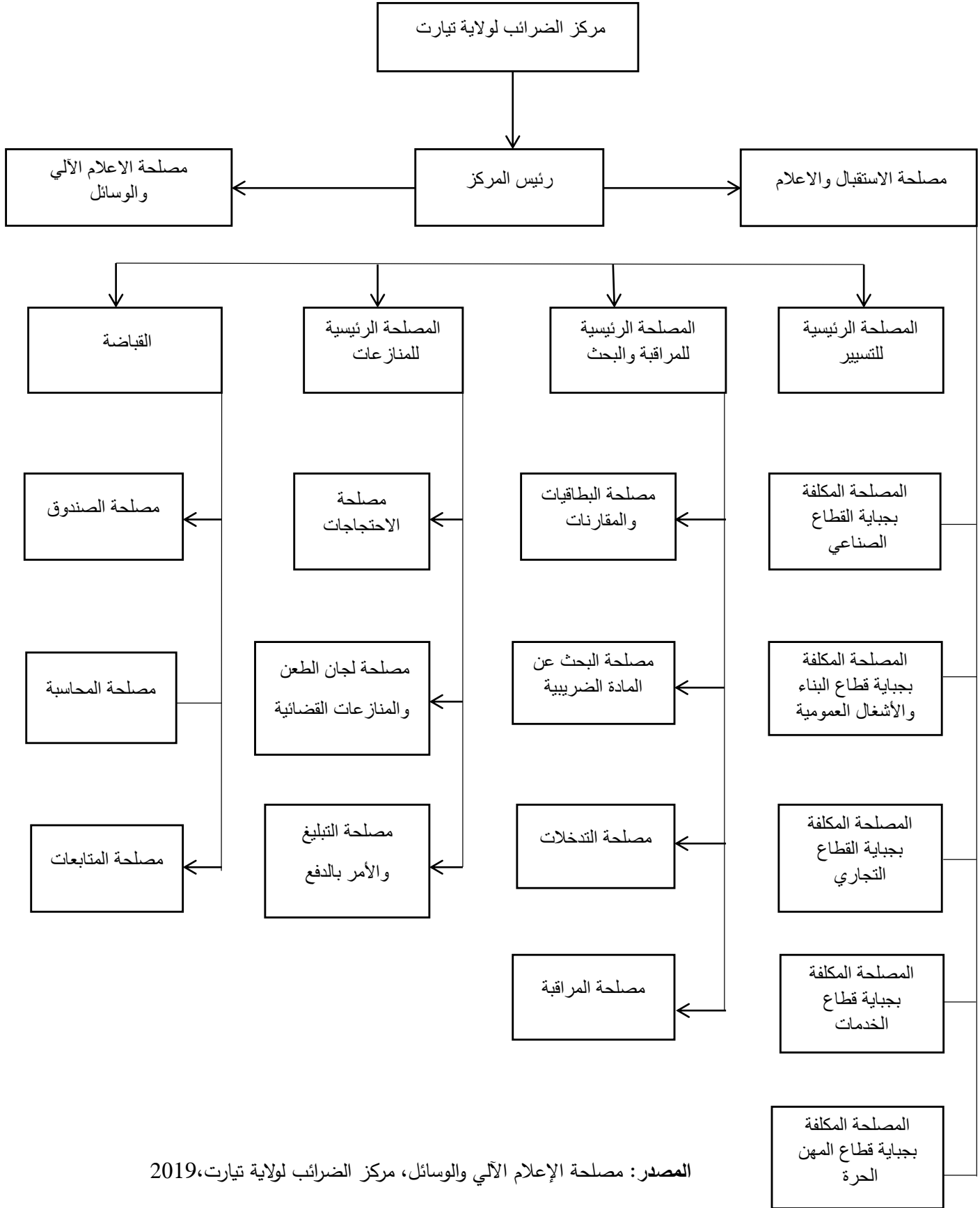
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت.

من خلال هذا المطلب سنتعرف على هيكل مركز الضرائب في ولاية تيارت، وكذلك تحديد المهام المختلفة التي تقوم بها حسب ما جاء المشرع الجبائي.

➤ أولاً: عرض الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت:

تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18/09/2006، القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 21/02/2009 المحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها:

الشكل رقم (1-1): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت.



➤ ثانيا: مهام هيكل مركز الضرائب لولاية تيارت :

يتكون مركز الضرائب لولاية تيارت من ثلاثة مصالح رئيسية وقباضة ومصالحتين:

1- المصلحة الرئيسية للتسيير وتكلف بـ:

- المصادقة على الجداول وسندات الايراد وتقديمها لرئيس المركز من أجل الموافقة عليها بصفته وكيلًا مفوضًا للمدير الولائي للضرائب.
- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات والدراسة الاولية للاحتجاجات.
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة المراقبة على أساس المستندات أو المراجعة المحاسبية.
- اعداد وتقارير دوريه وتجميع الاحصائيات واعداد مخططات العمل وتنظيم الاشغال مع المصالح الاخرى مع الحرص على انسجامها والتي تعمل على تسيير ما يلي:

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.

- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والاشغال العمومية.

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.

- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.

- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

2- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث وتتكلف بـ:

- انجاز اجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.
- اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول احصائية وحواصل تقييمية دورية والتي تعمل على تسيير ما يلي:
- مصلحة البطاقات والمقارنات: وتكلف بـ:
- تشكيل وتسيير فهرس المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة، مراقبتها وتحصيلها.
- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية لتخزينها واستردادها من اجل استغلالها.
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.
- مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق: وتكلف بـ:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع.
- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات، وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.
- **مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق: وتكلف بـ:**
- برمجة وانجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيادة والمراقبة عند المرور وكذا انجاز في عين المكان لكل المعاینات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها.
- اقتراح المكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على اساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.
- **مصلحة المراقبة التي تعمل في شكل فرق: وتكلف بـ:**
- إنجاز برامج مراقبة على اساس المستندات وفي عين المكان.
- إعداد وضعيات واحصائيات دورية، تتعلق بوضعية انجاز برامج مراقبة مع تقييم مردودها.

3-المصلحة الرئيسية للمنازعات: وتكفل بـ:

- دراسة كل طعن نزاعي أو عقابي يوجه لمركز الضرائب، وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة (TVA).
- تعمل على تسيير: مصلحة الاحتياجات: وتكلف بـ: دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض ضرائب أو الزيادات أو العقوبات المحتج عليها أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق إثر تصريحات أو مدفوعات أو مقتطعة المصدر المحتج.
- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة (TVA).
- دراسة الطعون مسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة او الاجراءات المتعلقة بها الاشياء المحجوزة.
- معالجة منازعات التحصيل.
- **مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية: وتكلف بـ:**
- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة، ولاختصاص لجان الطعن الاعفائي.
- المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.
- **مصلحة التبليغ والامر بالدفع: وتكلف بـ:**

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون الى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية.
- الأمر بالصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.
- إعداد المنتجات الاحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

4-القباضة وتكلف بـ:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين والمتعلقة بالتحصيل الجبائي للضريبة.
- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل على تسيير:

- مصلحة الصندوق.
- مصلحة المحاسبة.
- مصلحة المتابعات وتنظيم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

5-مصلحة الاستقبال والاعلام وذلك تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بـ:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة إعلامهم.
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

6-مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتكلف بـ:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات وخص الدخول الموافقة لها.
- احصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى، وكذا التكفل بصيانه التجهيزات.
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.¹

¹الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ال عدد54، 2009/09/24، المرسوم التنفيذي رقم06-327، المؤرخ في 18 سبتمبر 2006، المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحتها، ص 11.

المطلب الثالث: الأجهزة المختصة بالرقابة الجبائية.

➤ أولاً: مديرية الأبحاث والمراجعات (DRV):

أنشأت هذه المديرية المركزية لدعم باقي المديريات الجبائية على المستوى الولائي، والتي تقوم على اختيار المكلفين بالضريبة الذين يقع عليهم التدقيق، من خلال برنامج مسبق لانتقاء الملفات الجبائية والمصادقة عليها وذلك حسب اقتراح مفتشيات الضرائب المنية بالملفات ومصادقة المديرية الولائية الفرعية وذلك للحدّ من ظاهرة التهرب الضريبي.

➤ ثانياً: المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية (SDCF):

إضافة إلى مديرية الأبحاث والمراجعات، يوجد المديرية الولائية للضرائب على المستوى المحلي، باعتبارها الهيئة المختصة عبر إقليمها، فتقوم ببرمجة التدخلات عن طريق فرق البحث والتدقيق قصد البحث عن المادة الخاصة بالضريبة وجمع المعلومات ومقارنتها وتقييم أنشطة المفتشيات وتقديم الاقتراحات التي من شأنها تحسين البحث عن المادة الخاضعة، كما لها الصلاحية في برمجة القضايا الخاضعة للمراجعة السنوية لإنجاز البرامج في الأجل المحدد.

➤ ثالثاً: الأجهزة المختصة حديثاً بالرقابة الجبائية.

مع مواكبة التطور الحديث للتحكم في تسيير ملفات المكلفين بالضريبة قامت الإدارة الجبائية، بوضع قواعد جديدة على المستوى التنظيمي، وتبعاً لمخطط الإدارة الجبائية المعاصر قامت المديرية العامة للضرائب بوضع مجموعة من الهياكل التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف والمتمثلة في: مديرية كبريات المؤسسة DGE، المركز الجوّاري للضرائب CPI، مركز الضرائب CDI¹.

¹ مأخوذ من إدارة مركز الضرائب لولاية تيارت

المبحث الثاني: جباية التجارة الإلكترونية في أمريكا، الاتحاد الأوروبي، بريطانيا.

إن جباية التجارة الإلكترونية تتخذ مسارا ذو أهمية بالغة للاقتصاد في الدول الخارجية، حيث تظهر هذه الأهمية في صرامة نظامها، فقبل التطرق لنظام جباية التجارة الإلكترونية في هذه الدول سنتعرف على العناصر الأساسية التي تقوم عليها هذه الجباية.

المطلب الأول: الأساس الذي تقوم عليه دراسة جباية التجارة الإلكترونية في هذه الدول.

➤ أولا: ضريبة مبيعات التجارة الإلكترونية:

تشير ضريبة مبيعات التجارة الإلكترونية إلى الضريبة المفروضة على المعاملات التي تتم من خلال المنصات عبر الإنترنت. عند بيع المنتجات أو الخدمات لعملائك عبر الإنترنت، تقوم بتحصيل هذه الضريبة كنسبة مئوية من سعر السلعة. إنه يعمل بشكل مشابه للضريبة التي ستعرضها على العميل في متجر فعلي. على الرغم من أنه يشار إليها غالبًا باسم "online sales tax" أو "internet sales tax"، إلا أنها ليست حصرية للمعاملات عبر الإنترنت. وبدلا من ذلك، فهو يشمل جميع المبيعات، بغض النظر عن القناة التي تحدث من خلالها.

➤ ثانيا: تطور أوضاع ضريبة مبيعات التجارة الإلكترونية:

في سنوات قليلة مضت، كان يتعين على الشركات فقط دفع ضريبة المبيعات في الولاية التي يقع فيها موقعها الفعلي. ومع ذلك، فقد وصلت لحظة محورية عندما غيرت الأحكام القانونية المشهد. ونصت هذه الأحكام على أنه يتعين على شركات التجارة الإلكترونية جمع الضرائب وتقديمها في الولايات التي تشحن فيها منتجاتها ليس فقط في ولايتهم الأصلية.¹

➤ ثالثا: أهمية دفع ضريبة مبيعات التجارة الإلكترونية:

الآن، دعونا نستكشف لماذا يعد البقاء على رأس التزاماتك الضريبية على مبيعات التجارة الإلكترونية أمراً بالغ الأهمية:

1- تجنب العقاقب الخطيرة: يمكن أن يؤدي إهمال متطلبات ضريبة المبيعات إلى تداعيات شديدة. مع توسع أعمالك، تأكد من حصولك على تصريح ضريبة المبيعات لكل منطقة تباع فيها منتجاتك. بالإضافة إلى ذلك، يعد تقديم إقرارات ضريبة المبيعات في الوقت المناسب ودفع الضرائب المستحقة أمراً ضرورياً. قد يؤدي عدم الامتثال إلى ضرائب وعقوبات وفوائد متأخرة.

¹ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <https://shopify.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/04 على الساعة 10:55

2-الحفاظ على الامتثال: من خلال تتبع التزاماتك الضريبية بجد، فإنك تحمي نفسك وعملك والاقتصاد المحلي. إن الاحتفاظ بسجلات دقيقة يضمن لك الوفاء بمسؤولياتك والمساهمة في الإيرادات العامة.¹

➤ رابعا: البقاء متوافقًا في جميع أنحاء العالم:

يمتد التنقل في تعقيدات ضريبة مبيعات التجارة الإلكترونية إلى ما وراء الحدود. فيما يلي بعض الاعتبارات الرئيسية القابلة للتطبيق في جميع أنحاء العالم:

-العلاقة والعلاقة الاقتصادية(Nexus): تحدد هذه المفاهيم ما إذا كان لديك التزام ضريبي في منطقة معينة.

1-العلاقة: يشير إلى اتصال أو وجود في منطقة تستلزم تتبع ودفع ضريبة المبيعات. يمكن تأسيسها من خلال التواجد الفعلي (مثل وجود متجر أو مستودع) أو وجود موظفين في منطقة ما.

2-العلاقة الاقتصادية: حتى بدون وجود مادي، فإن النشاط الاقتصادي يؤدي إلى هذا الالتزام. إذا وصلت مبيعاتك إلى حد معين في منطقة ما، فقد يُطلب منك تحصيل ضريبة المبيعات وتحويلها.

3-اللوائح المحلية: لكل دولة أو منطقة قواعدها الخاصة فيما يتعلق بمعدلات ضريبة المبيعات والإعفاءات ومتطلبات إعداد التقارير. بعض المناطق لديها ضريبة مبيعات على أساس الوجهة (حيث يعتمد المعدل على موقع المشتري)، في حين أن مناطق أخرى لديها ضريبة على أساس المنشأ (على أساس موقع البائع).

4-فئات المنتجات: قد تكون بعض المنتجات معفاة من ضريبة المبيعات (على سبيل المثال، المواد الغذائية والأدوية الموصوفة)، في حين أن البعض الآخر يخضع للضريبة. فهم هذه الفروق الدقيقة أمر بالغ الأهمية²

للتنقل بين التعقيدات والبقاء متوافقا مع القوانين واللوائح المحلية لكل دولة، فكر في الخطوات التالية:

1-البحث: فهم قوانين ضريبة المبيعات في كل منطقة تعمل فيها. استشارة الموارد الرسمية أو طلب المشورة المهنية.

2-أتمت الحسابات: استخدام منصات التجارة الإلكترونية أو برامج الضرائب لحساب ضريبة المبيعات بدقة بناءً على موقع العميل.

3-حفظ السجلات: الاحتفاظ بسجلات مفصلة للمبيعات والضرائب المحصلة والإعفاءات المطالب بها.

¹مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <https://lexology.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/04 على الساعة 11:15

²مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <https://shopify.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/04 على الساعة 11:25

4-الإيداع والتحويل: تقديم إقرارات ضريبة المبيعات في الوقت المحدد وتحويل الضريبة المحصلة إلى السلطات المعنية¹

المطلب الثاني: نظام جباية التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية.

يعتبر النظام الأمريكي، الأكثر صرامة في العالم من حيث القواعد الجبائية عامة وقواعد جباية التجارة الإلكترونية خاصة، حيث يتمحور هذا النظام الجبائي حول التالي:

➤ أولاً: التغييرات في قوانين ضريبة مبيعات التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية:

تغيرت القواعد المتعلقة بضريبة مبيعات التجارة الإلكترونية بشكل كبير بعد إصدار داكوتا الجنوبية الحكم على شركة Wayfair عام 2018.

كانت قضية داكوتا الجنوبية ضد شركة Wayfair هي قضية بارزة حكمت بها المحكمة العليا للولايات المتحدة في يونيو 2018.²

وتمحورت القضية حول مسألة ما إذا كانت الدولة يمكن أن تطلب من البائعين الذين ليس لديهم وجود مادي في الولاية تحصيل وتحويل ضرائب المبيعات الحكومية.³

1-القضية:

مررت داكوتا الجنوبية (المدعية) قانونا يفرض ضرائب على تجار التجزئة عبر الإنترنت على السلع المباعة إلى مستهلكي داكوتا الجنوبية، حتى لو لم يكن لتاجر التجزئة وجود فعلي في داكوتا الجنوبية.⁴

وقد رفعت شركة Wayfair (المدعى عليها) دعوى على أساس أن القانون خالف الشرط التجاري بموجب شركة Quill Corp ضد داكوتا الشمالية، 504 الولايات المتحدة 1992.⁵

2-القرار:

¹ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: [https:// yellowbrick.com](https://yellowbrick.com)، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/04 على الساعة 11:45

² مأخوذ من الموقع الإلكتروني: [https:// supreme.justia.com](https://supreme.justia.com)، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/05 على الساعة 08:30

³ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: [https:// federalism.org](https://federalism.org)، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/05 على الساعة 08:55

⁴ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: [https:// quimbee.com](https://quimbee.com)، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/05 على الساعة 09:05

⁵ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: [https:// minneapolisfed.org](https://minneapolisfed.org)، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/05 على الساعة 09:15

حكمت المحكمة العليا الأمريكية لصالح الجنوب داكوتا، وبالتالي نقض قاعدة الوجود المادي التي حددت قراراتها في قضية "Quill Corp" (1992)، وقضية Bellas Hess الوطنية (1967).¹

قررت المحكمة أن الدولة يمكن أن تطلب من البائعين الذين ليس لديهم حضور مادي في الدولة تحصيل ضرائب المبيعات الحكومية وتحصيلها.

3- الآثار المترتبة:

وقد وسع القرار من قدرات الولايات على تحصيل ضرائب المبيعات من التجارة الإلكترونية وغيرها من المعاملات عن بعد، وقد أدرك القرار أن التكنولوجيا قد تغيرت، وأنه من الأسهل بكثير لشركة، اليوم إنشاء وجود افتراضي في دولة فعالة بقدر ما هي في بعض الحالات أكثر من الوجود المادي.

كما غيرت المحكمة تعريف "العلاقة الجوهرية". وفي قرار "WAYFAIR"، قالت المحكمة إن التواجد الاقتصادي أو التسويقي، إذا كان كبيرا بما فيه الكفاية، يمكن أيضا أن ينشئ رابطا جوهريا²

4- سبب اختيار داكوتا الجنوبية.

في قرار "quill corp"، قالت المحكمة العليا للولايات المتحدة إن الكونغرس لديه سلطة السماح للولايات بتحصيل ضرائب المبيعات من البائعين عن بعد. ولكن الكونغرس لم يتصرف على الرغم من أن الولايات وتجار التجزئة يتوسلون القيام بذلك حتى مع نمو التجارة الإلكترونية أكثر من أي وقت مضى. بعد تشجيع العدالة أنتوني كينيدي في عام 2015 في حالة أخرى، أصدرت العديد من الولايات قوانين مصممة للطعن في "quill corp"، وقعت قضية داكوتا الجنوبية للتو على أنها القضية التي أدت إلى ذلك.

كان لهذه الحالة آثار كبيرة على أعمال التجارة الإلكترونية وأعدت تشكيل المشهد العام لضريبة المبيعات عبر الإنترنت.

نص هذا الحكم على أنه يجوز للدولة أن تلزم البائعين الذين ليس لهم وجود مادي في الدولة تحصيل وتحويل ضريبة المبيعات للسلع المباعة إلى العملاء في تلك الولاية.³

➤ ثانيا: العلاقات الضريبية في الولايات المتحدة.

¹ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <https://doola.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/05 على الساعة 09:25.

² مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <https://federalism.org>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/05 على الساعة 09:35.

³ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <https://minneapolisfed.org>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/05 على الساعة 10:05.

1-Nexus and Economic Nexus في الولايات المتحدة الأمريكية.

يعتبر مفهوم "Nexus" محوريا من خلال فهم ضريبة مبيعات التجارة الإلكترونية، تعد "Nexus" حلقة وصل أو وجود في حالة يطلب منك تتبع و دفع ضريبة المبيعات.

يمكن إنشاء الرابطة من خلال التواجد الفعلي في الدولة (متجر أو مستودع) أو وجود موظفين هناك، ويمكن أن يختلف ذلك من ولاية إلى أخرى.

العلاقة الاقتصادية تعني أنه إذا قمت بكمية معينة من المبيعات في دولة ما، فقد يطلب منك تحصيل ضريبة المبيعات وتحويلها، حتى بدون وجود فعلي.¹

2-أنواع الضرائب التجارية الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية.

2-1-ضريبة الدخل على التجارة الإلكترونية.

في أي وقت تجني فيه المال، يريد العم سام حصته، تعتبر دائرة الإيرادات الداخلية أنك تعمل لحسابك الخاص إذا كنت تدير أعمال التجارة الإلكترونية الخاصة بك يمكن أن تكون ضرائب العمل الحر معقدة. إذا توقعت أن يكون لديك أكثر من 1000 دولار من الضرائب، فقد يطلب منك دفع الضرائب المقدرة لتجنب عقوبات الدفع غير الكافي.²

2-2-ضريبة المبيعات للتجارة الإلكترونية

ضريبة المبيعات هي رسوم يتم تحصيلها على بيع السلع والخدمات، ويتم احتسابها عادة كنسبة مئوية من سعر البيع. من ناحية أخرى، تكون ضريبة الرسم على القيمة المضافة مشابهة لضريبة المبيعات. ومع ذلك، فإنها تنطبق عادة على عمليات الشراء التي يقوم بها المستهلكون من البائعين الذين لا يحصلون على ضريبة المبيعات من المستهلك.³

¹ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <https://shopify.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/08 على الساعة 23:25

² مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <https://lexology.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/09 على الساعة 00:15

³ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <https://shopify.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/09 على الساعة 00:25

• علاقة ضريبة المبيعات ب: (NEXUS).

يعتبر مفهوم "العلاقة الضريبية للمبيعات" أمرا بالغ الأهمية هنا، تعني العلاقة ببساطة أن شركتك لها وجود كبير في الدولة. وفيما يلي بعض العوامل التي يمكن أن تنشئ العلاقة في الدولة.

أ- التواجد الفعلي: مثل المكتب المنزلي أو المستودع أو المتجر أو أي موقع آخر.

ب- الصلة الاقتصادية: إذا كنت تعيش خارج الولايات المتحدة ولكن لديك صلة ضريبة المبيعات في ولاية أمريكية، فإن هذه الولاية ستطلب منك التسجيل للحصول على تصريح ضريبة مبيعات حكومية وتحصيل ضريبة المبيعات من جميع المشتريين في تلك الولاية.¹

ج- البائعون الدوليون: إذا كنت بائعا دوليا ليس له وجود مادي في الولايات المتحدة، ولكنك تباع منتجاتها إلى الولايات المتحدة، فقد يكون لديك صلة اقتصادية. سمحت المحكمة العليا للولايات المتحدة في 21 يونيو 2018 للولايات المتحدة بطلب من البائعين عبر الإنترنت الذين لديهم "العلاقة الاقتصادية" في ولايتهم للامتثال لمتطلبات ضريبة المبيعات في تلك الولاية.²

3- الهياكل الضريبية

لكل ولاية في الولايات المتحدة هيكل ضريبي خاص بها، والذي يمكن أن يشمل مزيجا من الضرائب على الدخل والمبيعات والممتلكات والضريبة الانتقائية. بعض الولايات لديها نظام تدريجي لضريبة الدخل، على غرار نظام ضريبة الدخل الفيدرالي، في حين أن البعض الآخر تفرض ضريبة على الدخل بمعدل ثابت أو ليس لها ضريبة على مستوى الولاية.³

فعلى سبيل المثال، تفرض ولاية كاليفورنيا أعلى عبء ضريبي على دخل الأفراد، في حين لا تفرض سبع ولايات، بما في ذلك تكساس وفلوريدا وواشنطن، ضريبة دخل على الإطلاق.

4- تحصيل الضرائب

إذا استوفت شركتك أيا من معايير "NEXUS" في ولاية أمريكية، فستطلب منك هذه الولاية التسجيل في تصريح ضريبة مبيعات الولاية وتحصيل ضريبة المبيعات من جميع المشتريين في تلك الولاية. بعد ذلك، يجب تحويل الضريبة المحصلة إلى وكالة الضرائب في الولاية المعنية.

¹ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <https://perpetua.io>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/09 على الساعة 00:55

² مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <https://taxjar.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/09 على الساعة 01:15

³ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: en.wikipedia.org، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/09 على الساعة 01:15

يمكن أن يختلف مقدار الضريبة التي تجمعها كل ولاية اختلافا كبيرا. ففي السنة المالية 2019، بلغ إجمالي تحصيلات الضرائب في حكومة الولاية 1,090 مليار دولار، بزيادة بنسبة 5.3% عن 1,035 مليار دولار تم تحصيلها في السنة المالية 2018.¹

وفي الربع الرابع من عام 2023، بلغ إجمالي الضرائب التي تحصلها الولايات المتحدة 354,499 مليار دولار، إلا أن تحصيل الضرائب يمكن أن يختلف اختلافا كبيرا من ولاية إلى أخرى، على سبيل المثال، يوجد في نيويورك أعلى عبء ضريبي عام، في حين أن ألاسكا هي الأقل.²

5- الأعباء الضريبية:

يشير العبء الضريبي إلى النسبة المئوية للدخل التي يدفعها السكان من ضرائب الولاية والضرائب المحلية. وهو مقياس لعبء الضريبة الذي يتحمله السكان في كل ولاية. على سبيل المثال، في عام 2022، تنوعت الأعباء الضريبية من ولاية إلى أخرى، حيث تواجه بعض الولايات مثل نيويورك عبئا ضريبيا مرتفعا، في حين تتحمل دول أخرى مثل ألاسكا عبئا ضريبيا منخفضا.³

6- أثر الفروقات الضريبية:

يمكن أن يكون للاختلافات في الهياكل الضريبية ومعدلاتها آثار كبيرة على الشركات والأفراد؛ فبالنسبة للشركات، يمكن للبيئة الضريبية أن تؤثر على المكان الذي تختاره للعمل. وبالنسبة للأفراد، يمكن للضرائب أن تؤثر على القرارات المتعلقة بمكان العيش والعمل.⁴

ومنه، يعد فهم الاختلافات الضريبية بين الولايات أمرا بالغ الأهمية لكل من الشركات والأفراد، ومن الجيد دائما التشاور مع أخصائي الضرائب أو استخدام الموارد الإلكترونية لفهم الآثار الضريبية المترتبة على العيش أو العمل أو ممارسة الأعمال التجارية في دولة معينة.

¹ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: [census.gov](https://www.census.gov) ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/11 على الساعة 15:10

² مأخوذ من الموقع الإلكتروني: [wallethub.com](https://www.wallethub.com) ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/11 على الساعة 16:45

³ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: [mytaxhack.com](https://www.mytaxhack.com) ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/11 على الساعة 16:20

⁴ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: [jacksonhewitt.com](https://www.jacksonhewitt.com) ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/11 على الساعة 16:50

7-الإقرارات الضريبية.

7-1-تقديم الإقرارات الضريبية عبر الإنترنت:

هو الإيداع الضريبي عبر الإنترنت، والمعروف أيضا باسم الإيداع الإلكتروني، هو عملية يتم فيها تقديم الوثائق الضريبية إلى دائرة الإيرادات الداخلية أو وكالة الضرائب الحكومية عبر الإنترنت. وهذه الطريقة مريحة وآمنة، وغالبا ما تكون أسرع من البريد في الإقرار الورقي، حيث يتم ذلك في الخطوات التالية:

- **التحضير:** الخطوة الأولى في تقديم الإقرارات الضريبية عبر الإنترنت هي جمع جميع الوثائق اللازمة، مثل 2S و S1099 وأي وثائق أخرى ذات صلة بالضرائب.
 - **البرمجيات:** بعد ذلك، ستحتاج إلى اختيار برنامج إلكتروني لإعداد الضرائب، وهناك العديد من الخيارات المتاحة، بما في ذلك الملف المجاني لنظام IRS لأولئك المؤهلين.
 - **حفظ الملفات:** سيرشدك البرنامج خلال عملية إدخال معلوماتك، وستجري لك الحسابات. كما ستساعدك على تحديد الاستقطاعات والاعتمادات المحتملة.
 - **التقديم:** بمجرد إكمال الإقرار، يمكنك إرساله مباشرة إلى دائرة الإيرادات الداخلية ووكالة الضرائب الحكومية إلكترونيا. ستتلقى تأكيدا بمجرد استلام الإقرار.
 - **الدفع/الاسترداد:** إذا كنت مدينا بالضرائب، يمكنك دفعها عبر الإنترنت، وإذا كنت مستحقا للاسترداد، يمكنك اختيار إيداعها مباشرة في حسابك المصرفي.
- مزايا تقديم الإقرارات الضريبية عبر الإنترنت**
- **السرعة:** يعد الإيداع الإلكتروني أسرع من الإرسال بالبريد الورقي.
 - **الدقة:** سيقوم البرنامج بإجراء الحسابات من أجلك، مما يقلل من فرصة حدوث الأخطاء.
 - **الراحة:** يمكنك تقديم ضرائبك من منزلك في أي وقت من اليوم.
 - **الأمن:** المرتجعات المحفوظة إلكترونيا أكثر أمانا من المرتجعات الورقية.
 - **الإيداع المباشر:** إذا كنت تستحق استرداد الأموال، يمكنك الحصول عليها بشكل أسرع من خلال الإيداع المباشر.¹

¹مأخوذ من الموقع الإلكتروني: www.irs.gov ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/11 على الساعة 17:30

7-2- ملف مجاني من IRS:

برنامج الملفات المجانية من دائرة الإيرادات الداخلية هو عبارة عن شراكة بين دائرة الإيرادات الداخلية والعديد من شركات صناعة البرمجيات المتخصصة بإعداد وتقديم الإقرارات الضريبية عبر الإنترنت مجاناً.

- **برنامج الضرائب الموجهة:** يوفر إعداد الضرائب عبر الإنترنت وتقديمها مجاناً في موقع شريك في دائرة الإيرادات الداخلية. إن دافعي الضرائب الذين يبلغ دخلهم الإجمالي المعدل (AGI) 79,000 دولار أو أقل مؤهلين للحصول على عائد ضريبي اتحادي مجاني.¹
- **النماذج المجانية القابلة للتعبئة للملفات:** هي استمارات ضريبية اتحادية إلكترونية تعادل نموذج ورقي 1040 توفر خياراً مجاناً للمكلفين الذين يزيد دخلهم (AGI) عن 79,000 دولار.²

8- عقوبات عدم الامتثال.

يحتاج البائعون عبر الإنترنت في الولايات المتحدة إلى فهم التزاماتهم فيما يتعلق بضريبة مبيعات الإنترنت، فالعقوبات قد تشمل الغرامات المالية، والتي قد تصل إلى ملايين الدولارات بالإضافة إلى ذلك، قد يتم حجب أو إغلاق الموقع الإلكتروني للشركة المخالفة في بعض الحالات، أو قد يتم حظر الشركة من مزولة النشاط.

حيث يجب على البائعين الدوليين ملاحظة أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر عدوانية في بحثهم عن المتهربين من الضرائب. يمكن أن تتجاوز العقوبات والمصالح التي يمكن أن تتكبدها 50%. وقد تم تحفيز هذا الاعتداء جزئياً من خلال توفير أمازون لمعلومات البائع للولايات المتحدة، مما يسهل على هذه الهيئات متابعة البائعين الأجانب.

من الجدير بالذكر أن الامتثال للقواعد الضريبية ليس فقط يساعد في تجنب هذه العقوبات، ولكنه يعزز أيضاً النمو العالمي المستدام للشركة.³

¹ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: fred.stlouisfed.org ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/11 على الساعة 18:11

² مأخوذ من الموقع الإلكتروني: turbotax.intuit.com ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/11 على الساعة 18:20

³ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: www.payoneer.com ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/11 على الساعة 18:35

المطلب الثالث: جباية التجارة الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

➤ أولاً: جباية التجارة الإلكترونية في الاتحاد الأوروبي.

قام الاتحاد الأوروبي بتحديث قواعد ضريبة القيمة المضافة للتجارة الإلكترونية، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 يوليو 2021، وفيما يلي التغييرات الرئيسية:

1-مركز خدمات موحد: يمكن للبائعين عبر الإنترنت التسجيل في دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، وسيكون هذا سارياً للإفصاح عن ضريبة القيمة المضافة ودفعها على جميع مبيعات السلع عن بعد وإمدادات الخدمات عبر الحدود للعملاء داخل الاتحاد الأوروبي.

2-العتبة على مستوى الاتحاد الأوروبي: تم إلغاء العتبات الحالية لمبيعات البضائع عن بعد داخل الاتحاد الأوروبي واستبدالها بعتبة جديدة على نطاق الاتحاد الأوروبي تبلغ 10,000 يورو ويبدأ الدفع بعد تجاوز 10,001 يورو.

3-المورد المعتبر: تم وضع أحكام خاصة حيث تعتبر الأسواق/المنصات الإلكترونية التي تسهل توريد السلع لأغراض ضريبة القيمة المضافة بمثابة استلام السلع وتوريدها بنفسها.

4-حفظ السجلات: يتم إدخال متطلبات جديدة لحفظ السجلات للأسواق/المنصات الإلكترونية التي تسهل توريد السلع والخدمات.

5-ضريبة القيمة المضافة على جميع الواردات: تمت إزالة الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة عند استيراد الشحنات الصغيرة التي تصل قيمتها إلى 22 يورو.

6-محطة واحدة للاستيراد (IOSS): تم إنشاء مخطط هرمي خاص جديد للمبيعات عن بعد للسلع المنخفضة المستوردة من مناطق ثالثة أو من دول أخرى.¹

تختلف معدلات ضريبة القيمة المضافة بين دول الاتحاد الأوروبي، ولكن معظم المنتجات بمعدل 20%.²

¹مأخوذ من الموقع الإلكتروني: taxation-customs.ec.europa.eu/vat-e-commerce_en ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/15

على الساعة 10:09

²مأخوذ من الموقع الإلكتروني: prisync.com/blog/e-commerce-vat ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/15 على الساعة 10:09

7-تحصيل الضرائب.

لدى الاتحاد الأوروبي (EU) نظام عبر الإنترنت لتحصيل ضريبة القيمة المضافة (VAT) لشركات التجارة الإلكترونية. وإليك كيفية عمله:

7-1- One Stop Shop (OSS): يسمح للبائعين عبر الإنترنت بالتسجيل في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. هذا التسجيل صالح للإعلان عن ضريبة القيمة المضافة ودفعها على جميع مبيعات البضائع عن بعد وتوريدات الخدمات عبر الحدود للعملاء داخل الاتحاد الأوروبي.¹

7-2- استيراد متجر واحد (IOSS): بالنسبة للسلع المستوردة من مناطق ثالثة أو دول ثالثة، يسمح (IOSS) بالتحصيل، إعلان ودفع ضريبة القيمة المضافة للمبيعات عن بعد للسلع المستوردة بقيمة لا تتجاوز 1502 يورو.

7-3- تحصيل ضريبة القيمة المضافة عند الخروج: تجار التجزئة عبر الإنترنت يمكن اختيار تحصيل ضريبة القيمة المضافة في وقت بيع. يوصى بهذه الطريقة لأنها تتجنب التأخير في الشحن وتحافظ على جميع التكاليف مقدمًا للمستهلكين

7-4- تحويل ضريبة القيمة المضافة: بمجرد تحصيل ضريبة القيمة المضافة، يُطلب من بائع التجزئة عبر الإنترنت تحويل ضريبة القيمة المضافة شهريًا إلى دولة التسجيل في الاتحاد الأوروبي²

➤ ثانيا: جباية التجارة الإلكترونية في المملكة المتحدة.

1-أنواع ضرائب التجارة الإلكترونية في المملكة المتحدة.

لدى المملكة المتحدة مجموعة خاصة من القواعد الضريبية لشركات التجارة الإلكترونية:

1-1-ضريبة الشركات: تنطبق على الشركات المسجلة داخل المملكة المتحدة.

¹مأخوذ من الموقع الإلكتروني: stripe.com/guides/introduction-to-eu-vat-and-vat-oss ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/15

على الساعة 10:30

²مأخوذ من الموقع الإلكتروني: docs.zonos.com ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/15 على الساعة 11:07

يبلغ معدل ضريبة الشركات 19%، ولكن ارتفع إلى 25% اعتباراً من أبريل 2023 ومن المتوقع ان يرتفع الى 46% في ماي 2024.

1-2- ضريبة القيمة المضافة: ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة استهلاك قائمة على أساس عام، مما يعني أنها ستضاف إلى معظم المنتجات والخدمات التي تباعها الشركات المسجلة في ضريبة القيمة المضافة. تطبق المملكة المتحدة ثلاثة معدلات مختلفة لضريبة القيمة المضافة: المعدل القياسي (20%)، والمعدل المخفض (5%)، والمعدل الصفري (0%).

1-3- ضريبة الدخل: تدفع إلى حكومة المملكة المتحدة على أساس الدخل السنوي.

1-4- التأمين الوطني البريطاني: ضريبة على الأرباح وأرباح العمل الحر تنطبق فقط على المقيمين في المملكة المتحدة.¹

2-تحصيل الضرائب.

لدى المملكة المتحدة (UK) نظام عبر الإنترنت لتحصيل الضرائب، بما في ذلك value-added-tax

الضريبة المضافة (VAT) لشركات التجارة الإلكترونية. وإليك كيفية عمله:

2-1- التسجيل الضريبي عبر الإنترنت: يمكن التعامل مع الشركات التي تباع السلع أو الخدمات بانتظام من خلال سوق عبر الإنترنت على أنها "تجارة" لأغراض ضريبية في المملكة المتحدة وقد تضطر إلى دفع ضريبة على أرباحها. يمكنهم استخدام الأداة عبر الإنترنت المقدمة من HM Revenue & Customs (HMRC) للتحقق مما إذا كانوا بحاجة إلى إبلاغ HMRC بالدخل الإضافي.

2-2- الإقرار الضريبي للتقييم الذاتي: الشركات تحتاج إلى تقديم إقرار ضريبي للتقييم الذاتي عبر الإنترنت. لاستخدام هذه الخدمة، سيحتاجون إلى تسجيل الدخول باستخدام معرف مستخدم البوابة الحكومية وكلمة المرور. سيحتاجون أيضاً إلى مرجع دافعي الضرائب الفريد (UTR).²

¹ مأخوذ من الموقع الإلكتروني: www.shipbob.com، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/15 على الساعة 11:42

² مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <https://www.gov.uk>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/16 على الساعة 09:14

2-3-تحصيل ضريبة القيمة المضافة عند الخروج: تجار التجزئة عبر الإنترنت يمكن اختيار تحصيل ضريبة القيمة المضافة في وقت بيع. يوصى بهذه الطريقة لأنها تتجنب التأخير في الشحن وتبقي جميع التكاليف مقدما للمستهلكين.¹

2-4-تحويل ضريبة القيمة المضافة: بمجرد تحصيل ضريبة القيمة المضافة، يتعين على بائع التجزئة عبر الإنترنت تحويل ضريبة القيمة المضافة إلى إدارة الإيرادات والجمارك البريطانية. يمكنهم دفع فاتورة ضريبة التقييم الذاتي الخاصة بهم من خلال طرق مختلفة مثل الخصم المباشر، أو الحساب البنكي عبر الإنترنت، أو التحويل البنكي عبر الهاتف، أو بطاقة الخصم أو بطاقة ائتمان الشركة عبر الإنترنت، في البنك أو مجتمع البناء، أو عن طريق التحقق من خلال البريد.²

¹مأخوذ من الموقع الإلكتروني: docs.zonos.com ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/16 على الساعة 12:20

²مأخوذ من الموقع الإلكتروني: <https://www.gov.uk> ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/16 على الساعة 01:04

المبحث الثالث: جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر.

لا تخضع التجارة الإلكترونية في أي دولة للجهات المختصة بالرقابة الضريبية، وخاصةً في الدول النامية منها الجزائر، وذلك بسبب عدم قدرة القوانين الضريبية التي تسنها الدولة على أن تفرض سيطرتها على الصفقات والمعاملات التي تتم إلكترونياً، إذ يصعب على الدولة تتبع مكان وزمن إتمام الصفقات، وبالتالي يصعب جباية الضرائب من القائمين عليها، وذلك كان له أثراً كبيراً على الضرائب، ونظراً لهذه الإشكالية تم انشاء بطاقة المقاول الذاتي.

المطلب الأول: كيف تصبح تاجر إلكتروني في الجزائر.

لتصبح تاجرًا إلكترونيًا في الجزائر، يمكنك اتباع الخطوات التالية:

1. **دراسة الجدوى:** قبل أن تبدأ أي مشروع تجاري، من الضروري أن تقوم بدراسة جدوى. هذه الدراسة تتضمن تحليل السوق، وتحديد الفرص والتحديات، وتقييم المنافسة، وتحديد الأهداف والأهداف الاستراتيجية.
2. **اختيار نوع التجارة الإلكترونية:** هناك العديد من أنواع التجارة الإلكترونية، بما في ذلك B2C (الأعمال إلى العملاء)، و B2B (الأعمال إلى الأعمال)، والتجارة الإلكترونية الكلاسيكية، والتجارة الإلكترونية بالتوصيل، والسوق. يجب عليك اختيار النوع الذي يناسب أفضل مع أهدافك وقدراتك.
3. **اختيار السوق الخاص بك:** عند اختيار السوق الخاص بك، يجب أن تأخذ في الاعتبار العديد من العوامل، بما في ذلك الموردين والمنتجات والأسعار والمنافسة. يمكن أن يساعدك هذا في تحديد الفرص المتاحة وتحديد الاستراتيجية الخاصة بك.
4. **التسجيل في السجل التجاري:** لتصبح تاجرًا إلكترونيًا، يجب عليك التسجيل في السجل التجاري. يمكنك التسجيل في السجل التجاري التقليدي أو فيما تم انشائه بطاقة المقاول الذاتي، حسب حالتك.
5. **إنشاء موقع إلكتروني:** لتشغيل متجر إلكتروني، ستحتاج إلى موقع إلكتروني. يجب أن يكون لديك اسم نطاق خاص بك، ويفضل أن يكون بصيغة "com.dz".
6. **تعلم كيفية إدارة المتجر الإلكتروني:** إدارة متجر إلكتروني يتطلب مجموعة من المهارات، بما في ذلك التسويق الرقمي، وإدارة العلاقات مع العملاء، وإدارة المخزون. يمكنك العثور على العديد من الدورات التعليمية على الإنترنت التي يمكن أن تساعدك في تعلم هذه المهارات.
7. **التسويق لمنتجاتك:** بمجرد إنشاء متجر إلكتروني، ستحتاج إلى الترويج لمنتجاتك وجذب العملاء. يمكنك استخدام العديد من الاستراتيجيات، بما في ذلك الإعلانات المدفوعة، والتسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: ضرائب بالنسبة للمقاول الذاتي والشركات المختصة في التجارة الإلكترونية (الشركات الناشئة).

المقاول الذاتي في الجزائر هو شخص يدير نشاطه التجاري الخاص دون الحاجة إلى تأسيس شركة. بالنسبة للشركات الناشئة في الجزائر، فهي تشمل مجموعة متنوعة من الشركات الجديدة التي تستخدم التكنولوجيا لتقديم منتجات وخدمات جديدة. سنناقش هذه المواضيع بتفاصيل أكثر فيما بعد مع ذكر الضرائب المستحقة على كليهما.

➤ أولاً: الضرائب بالنسبة للمقاول الذاتي.

1- تجربة مقاول ذاتي في التحصل على البطاقة.

هكذا كانت تجربة التسجيل في منصة المقاول الذاتي مع المقاول نسيم لوشاني

ليس الخبر كالمعاينة. وما من أحد يمكنه الحديث عن تجربة التسجيل عبر منصة الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي للحصول على بطاقة العمل المستقل الأول في الجزائر، أفضل من صاحب التجربة نفسه. لذلك

جريدة الشروق تحاور واحدا من المسجلين للحصول على البطاقة، وهو نسيم لوشاني.

لوشاني نسيم خبير في أنظمة وشبكات المعلومات خبير في أمن المعلومات خبير في الشبكات والاتصالات خبير في تكنولوجيا الانترنت ووسائل الاعلام المتعددة استشاري في التحول الرقمي ومدرب البرمجة والتصميم ورئيس جمعية رقمنة للتكنولوجيا والعلوم، درس تخصص علوم الحاسب الآلي، وتخصص في التكنولوجيا والأنظمة الرقمية. كما حصل على عدة شهادات تدريبية (حوالي 74 شهادة تدريبية بشكل حضوري وعن بعد) في مجالات متعددة مثل البرمجة التصميم ادارة الأعمال واللغات، بدأ مسيرته في مجال الاعلام الآلي منذ سن مبكرة جدا ودخل مجال البرمجة في سن 15 سنة حيث قام ببرمجة أول نظام إدارة أُنذاك وبعدها والى غاية مرحلة الجامعة عمل كمستقل (فريلانسر) في مجالات رقمية لم يكن لها اي اعتماد رسمي أُنذاك مثل مجال وسيط أو سمسار المواقع الإلكترونية ومجال تحسين محركات البحث، وبعدها عمل كمدرّب في مجالات البرمجة والتصميم في تركيب الاعلام الآلي ثم كخبير في مجال التكنولوجيا الأنظمة الرقمية واليوم اصبح خبيراً واستشارياً والرقمنة في اطار المقاول الذاتي. لن يكون ممتن الأعمال المستقلة(الفريلانسر)، ملزمين بالقيود في السجل التجاري. مقابل امتيازات عديدة سيحصلون عليها في إطار بطاقة المقاول الذاتي التي تحضر الحكومة لإصدارها في وقت قريب.

فحسب ما جاء في مشروع القانون الأساسي للمقاول الذاتي، سينتمي المستقلون في الجزائر على غرار

مصممي الجرافيك، ومطوري تطبيقات الويب، وثنائي سيارات شركات النقل الناشئة، إلى مؤسسة عمومية جديدة تتولى مهمة اعداد سجل وطني للمقاول الذاتي، وإصدار بطاقات مهنية للمقاولين الذاتيين.

2- امتيازات والتزامات بطاقة المقاول الذاتي.

كما ينص مشروع القانون الذي يناقش حاليا على مستوى البرلمان، قد نشرته جريدة الشعب العمومية، على تمكين المقاولين الذاتيين من الامتيازات التالية:

- الغاء من إلزام القيد في السجل التجاري،
- الاستفادة من النظام الضريبي تفضيلي،
- فتح حساب بنكي تجاري،
- اتخاذ عنوان السكن او فضاء العمل المشترك (coworking space) مقرا للنشاط.
- الاشتراك في الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لغير الاجراء (CASNOS).

الاستفادة من عائدات تصدير الخدمات الرقمية بالعملة الصعبة بشكل كامل مقابل ذلك، سيكون حاملو بطاقة المقاول الذاتي ملزمين بـ:

- التصريح بالوجود لدى المصالح الضريبية، والحصول على رقم تعريف ضريبي،
- التصريح لدى هيئة الضمان الاجتماعي،
- القيد في السجل الوطني للمقاول الذاتي،
- التصريح برقم الأعمال وبالحسابات البنكية والبريدية التجارية كل 6 أشهر.

3- نشاطات بطاقة المقاول الذاتي.

القائمة الكاملة للنشاطات المعنية بطاقة المقاول الذاتي، غير معروفة قبل صدور قرار وزاري يحددها على وجه الدقة. لكن تصريحات رسمية سابقة أكدت أن النظام الجديد لن يشمل المهن الحرة. كما سيحدد التنظيم عتبة رقم الأعمال التي سيكون على المقاول الذاتي أن يتحول، عند تجاوزها، الى القيد في السجل التجاري.

4- تجربة التسجيل في منصة المقاول الذاتي.

كانت تجربة سلسلة وسهلة للغاية، بالأخص في مرحلة فتح الحساب، وملء البيانات ولمعلومات. فكل الخطوات تمت عن بعد وعبر الإنترنت، بعيدا عن عناء التنقل والبيروقراطية التي لطالما عانينا منها في السنوات السابقة.

لكن ولأمانة كانت تنقص المنصة بعض التوجيهات في طريقة ملء البيانات، وبعض الرتوشات البرمجية مثل التوافق الكامل مع الهواتف الذكية. بالإضافة إلى نقطة حجم الصور المرفوعة على المنصة، لأنه محدود ويستوجب تحويل الصور لإنقاص حجمها قبل رفعها على المنصة. وهذا الأمر ينقص من جودة الصور بشدة، وكل من لا

يملك خبرة في مجال البرمجة، سيواجه صعوبة قبل اكتشاف هذه المشكلة، خاصة مع عدم وجود رسالة تنبيهية أو تعليمات إرشادية بخصوص هذا الأمر. علما أن الصور الملتقطة من الهواتف الذكية معظمها ذات جودة عالية.

أما بخصوص سرعة معالجة الطلب فقد كانت سريعة جدا، ففي غضون 72 ساعة تمت الموافقة على الطلب. والملفت للانتباه أيضا، أن الرد لم يكن له وقت محدد. ففي حالة نسيم مثلا، كان تقدم العملية يسير بشكل متواصل نهارا وليلا. فمثلا، بدأ العمل على الطلب على الساعة 23:57 ليلا، ثم تم التحقق من صحة البيانات على الساعة 00:39 ليلا، ثم بدأ العمل على طباعة البطاقة وإصدار البطاقة الافتراضية على الساعة 03:06 صباحا. كما تلقى رسالة ترحيبية قصيرة (SMS) عند الشروع في شحن البطاقة. والشيء الآخر الذي لفت انتباهي، هو أن البطاقة تحتوي على رمز الاستجابة السريعة (QR CODE). وعند مسحه بالهاتف الذكي، يتم عرض صفحة إلكترونية تحتوي على جميع بيانات وتخصصات المقاول الذاتي. وهو شيء رائع ومتميز، بحيث يمكن لأي شخص التحقق من البطاقة وجميع التفاصيل الهامة. وأيضا، البطاقة تحتوي على مدة صلاحية 5 سنوات كاملة، وهو أمر رائع للغاية.

5-دافع للحصول على البطاقة المقاول الذاتي.

هناك نقاط كثيرة دفع للحصول على بطاقة المقاول الذاتي. ربما من بين أهم هذه النقاط: الحصول على إطار قانوني رسمي لمزاولة نشاطي كخبير واستشاري في التكنولوجيا والرقمنة. لأن هذا المجال لم يكن مؤطرا بشكل واضح وصريح في السابق، وقبل استحداث قانون المقاول الذاتي. وأيضا نقطة سهولة الإجراءات، حيث يتميز نظام المقاول الذاتي بإجراءات سهلة وسريعة للتسجيل والحصول على البطاقة. أيضا، نقطة الإعفاءات الضريبية والضريبة المبسطة. حيث يدفع المقاول الذاتي ضريبة مبسطة على رقم أعماله تقدر ب 5% من رقم أعمال سنوي يصل إلى 5 مليون دينار جزائري. إلى جانب نقطة تسهيل عملية التعاقد مع الشركات والمؤسسات. وبالإضافة إلى ما سبق العديد من المزايا الاجتماعية على غرار الضمان الاجتماعي.

6-فوائد التحصل على بطاقة المقاول الذاتي.

ستحدث نقلة نوعية وهامة، وبالأخص في جانب تسهيل عملية التعاقد مع الشركات والمؤسسات، وجانب الإطار القانوني الرسمي، والصفة القانونية الرسمية لمزاولة نشاطي كخبير واستشاري في التكنولوجيا والرقمنة. مع جميع الامتيازات المكفولة في هذا الإطار. وكذلك جانب تحسين الصورة المهنية، وتعزيز الثقة لدى العملاء، الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على النشاط ككل، وسيساهم في نموه وتوسعه بوتيرة أكثر تسارعا.

7- قائمة النشاطات المعنية بالبطاقة من ناحية الكم والكيف.

قائمة نشاطات المقاولين الذاتيين الحالية جيدة جدا من ناحية الكم والكيف، وتشمل العديد من النشاطات. وهي إجمالا 1364 نشاط، موزعة على 7 تصنيفات هي الخدمات الثقافية والاتصال والسمعي البصري. الخدمات الموجهة للمؤسسات خدمات الترفيهية والتسلية الخدمات المنزلية والخدمات الموجهة للأشخاص. الخدمات الرقمية، والاستشارة والخبرة والتكوين.

الفئات التي ترى أنها ستكون الأكثر استفادة من حمل بطاقة المقاول الذاتي

بطاقة المقاول الذاتي حاليا وبناء على قائمة النشاطات المتبناة، هي بطاقة مناسبة لكل شخص يريد مزاوله مهنة ما بشكل مستقل، وبالأخص المهن الحديثة أو التي لا تملك إطارا قانونيا وجاء ذكرها في قائمة النشاطات في قانون المقاول الذاتي. بشرط مزاوله هذه المهنة بشكل فردي، فهي تمنح حاملها الصفة القانونية، بالإضافة إلى العديد من المزايا الاجتماعية والضريبية، وتعفيه من إلزامية القيد في السجل التجاري، ومن هذا المنطلق فهي مناسبة تقريبا للجميع.

قانون المقاول الذاتي فتح أبوابا جديدة للشباب الجزائري الطموح، وبالأخص ذوي المهارات العالية منهم. وهو بمثابة مكسب كبير للجزائر، ومحرك لا يتوقف للدفع بعجلة التنمية في البلاد، وقوده الشباب والخبرات الجزائرية المتميزة. لذا يجب على كل شاب جزائري، سواء أكان عاملا مستقلا، أو شابا يريد الولوج إلى عالم المقاولاتية الفردية، أن يستفيد منه، وأن يستفيد من المزايا التي توفرها بطاقة المقاول الذاتي، وأن يحاول المساهمة في تحسين هذا القانون.

➤ ثانيا: الضرائب بالنسبة للشركات الناشئة.

1- التعريف الشركات الناشئة في الجزائر.

الشركات الناشئة في الجزائر هي مؤسسات صغيرة الحجم تتميز بقدرتها الفائقة على مواجهة طلبات السوق وسرعة نموها وتوسعها من خلال الاستعانة بشكل رئيسي بالتكنولوجيا المتطورة. هذه الشركات تحمل قدرا كبيرا من المخاطرة في تعاملاتها، وهي تعتبر الركيزة المعول عليها في الجزائر لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

الشركات الناشئة تتخذ شكلا جديدا من أشكال الشركات التجارية. يمكن تعريفها بأنها شركة تعمل على حل مشكلة يكون الحل فيها غير واضح، والنجاح غير مضمون. وتعرف بأنها: شركات حديثة يؤسسها رائدو أعمال أو أكثر لتطوير منتج أو خدمة فريدة من نوعها، ثمّ طرحها في الأسواق.

الشركات الناشئة في الجزائر تتميز بكونها سهلة الانشاء ولا تتطلب تمويلا ضخما. يمكن للشباب المتخرج والحاصل على شهادات أن يتوصل لإنشاء هذا النوع من المؤسسات. يتطلب الأمر فقط دراسة متطلبات السوق وفق المشروع الذي يرغب إنشائه حتى يعرف مدى امكانية تجسيده ونجاحه.

2- أهمية الشركات الناشئة في التجارة الإلكترونية.

الشركات الناشئة في التجارة الإلكترونية تلعب دوراً حاسماً في الاقتصاد الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة. إليك بعض الأسباب التي تبرز أهمية هذه الشركات:

- **الابتكار والتحول الرقمي:** تقدم الشركات الناشئة في التجارة الإلكترونية حلولاً مبتكرة وتكنولوجيا متقدمة تساهم في تحسين تجربة العملاء وتحقيق الكفاءة في العمليات.
 - **التوسع السريع:** تتميز الشركات الناشئة في التجارة الإلكترونية بقدرتها على النمو والتوسع بسرعة، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الرقمي وخلق فرص عمل جديدة.
 - **الوصول إلى الأسواق العالمية:** تتيح التجارة الإلكترونية للشركات الناشئة الوصول إلى الأسواق العالمية والتواصل مع العملاء في جميع أنحاء العالم.
 - **القدرة على التكيف:** تتمتع الشركات الناشئة في التجارة الإلكترونية بالقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق وتلبية احتياجات العملاء المتغيرة.
 - **التنافسية:** تتيح الشركات الناشئة في التجارة الإلكترونية فرصة للمنافسة مع الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم.
 - **القدرة على العمل في أي وقت ومن أي مكان:** تتيح التجارة الإلكترونية للشركات الناشئة إدارة أعمالها في أي وقت ومن أي مكان.
 - **عدم الحاجة لرأس مال كبير:** تتطلب الشركات الناشئة في التجارة الإلكترونية رأس مال أقل مقارنة بالشركات التقليدية.
 - **انتشار الوعي بالعلامة التجارية بسرعة:** تتيح التجارة الإلكترونية للشركات الناشئة نشر الوعي بالعلامة التجارية بسرعة.
- **إمكانية تطوير الأعمال والوصول للعالمية بسهولة:** تتيح التجارة الإلكترونية للشركات الناشئة فرصة لتطوير أعمالها والوصول إلى العالمية بسهولة.

3- مثال عن شركة ناشئة ناجحة في التجارة الإلكترونية بالجزائر.

هناك العديد من الشركات الناشئة في الجزائر التي حققت نجاحًا في مجال التجارة الإلكترونية. واحدة من أبرز هذه الشركات هي "ياسير"، وهي شركة تقدم خدمات النقل عبر التطبيقات الذكية، وهي مشابهة لتطبيق "أوبر" الأمريكي. تمكنت هذه الشركة من تحقيق نجاح كبير في الجزائر، رغم العديد من التحديات، وهي الآن تعتبر نموذجًا للشركات الناشئة الناجحة في الجزائر، ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الجزائرية تقدم الدعم للشركات الناشئة، من خلال توفير بيئة استثمارية جيدة وتشجيع الابتكار والإبداع. وهذا يعكس التزام الجزائر بتعزيز الاقتصاد الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة.

4- جباية الشركات الناشئة في الجزائر.

تفرض على الشركة الناشئة مجموعة من الضرائب ألا وهي:

- **ضريبة الدخل:** هذه الضريبة تفرض على الأرباح التي تحققها الشركة. يتم حسابها بناءً على صافي الدخل الذي تحصل عليه الشركة أثناء ممارسة نشاطها التجاري. وفقًا للبيانات الحديثة، معدل ضريبة الدخل الشركات في الجزائر هو 26%.
- **ضريبة القيمة المضافة (TVA):** هذه الضريبة تفرض على الخدمات والسلع التي تباعها الشركة. يتم حسابها بناءً على القيمة المضافة إلى المنتجات أو الخدمات أثناء عملية الإنتاج أو التوزيع.
- **ضريبة الملكية العقارية:** هذه الضريبة تفرض على العقارات التي تمتلكها الشركة. يتم حسابها بناءً على قيمة العقارات التي تمتلكها الشركة.
- **ضريبة الأراضي:** هذه الضريبة تفرض على الأراضي التي تمتلكها الشركة. يتم حسابها بناءً على قيمة الأراضي التي تمتلكها الشركة.
- **الرسوم البلدية والإقليمية:** هذه الرسوم تفرض على الشركات لتغطية تكاليف الخدمات المحلية. يتم حسابها بناءً على القيمة المقدرة للخدمات التي تقدمها البلدية أو الإقليم.
- **ضريبة التوظيف والتكوين المهني:** هذه الضريبة تفرض على الشركات لتمويل برامج التوظيف والتدريب. يتم حسابها بناءً على القيمة المقدرة للبرامج التي تقدمها الشركة.

الشركات الناشئة في الجزائر تتمتع ببعض الإعفاءات الضريبية. وفقًا لمشروع قانون المالية 2022، لن تدفع الشركات الناشئة أي ضرائب لمدة 4 سنوات بداية من تاريخ حصولها على علامة "مؤسسة ناشئة"، مع إمكانية الإعفاء لمدة سنة إضافية في حالة التجديد. هذا يشمل الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، والضريبة على الدخل الإجمالي أو على أرباح الشركات، وكذا الضريبة الجزافية الوحيدة.

5-التحصل على علامة مؤسسة ناشئة (شركة ناشئة).

للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" في الجزائر، يتعين على الشركة تقديم طلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة. يجب أن يتضمن الطلب الوثائق التالية:

- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من رقم التعريف الجبائي.(NIF)
- نسخة من القانون التأسيسي.
- عرض مفصل للمنتج أو الخدمة، مع توضيح جوانب الابتكار فيه.
- نسخة من الحسابات الاجتماعية للمؤسسات التي لها أكثر من سنة من الوجود.
- السير الذاتية لمؤسسي الشركة.
- إحدى الوثائق التالية على الأقل.
- كل وثيقة ملكية فكرية.
- أي جائزة أو مكافأة متحصل عليها.
- وثيقة تثبت أن نصف أو أكثر من الشركاء المؤسسين متحصلين على شهادة الدكتوراه.

6-تجربة شركة ناشئة في الجزائر وعملية تحصيل الضرائب منها.

تأسست الشركة من قبل المهندسين الجزائريين "نور الدين طيبي ومهدي يطو" في فترة لم تتجاوز خمس سنوات، نجحت "ياسير" في فرض حضورها في الجزائر وبلدان المغرب الأخرى. الشركة حققت شعبية كبيرة في المنطقة المغربية بفضل تطبيقها المطور بالكامل في الجزائر.

فيما يتعلق بتحصيل الضرائب، تخضع الشركات في الجزائر لنظام ضريبي محدد. يتم تطبيق الضرائب على الشركات بناءً على الأرباح التي تحققها. معدل ضريبة الشركات في الجزائر هو 26%. هذه الضريبة تفرض على صافي الدخل الذي تحصل عليه الشركات أثناء ممارسة نشاطها التجاري.

تتبع الجزائر عدة طرق لتحصيل الضرائب من الشركات. هذه تشمل الدفع المباشر، حيث يقوم المكلف بالضريبة بدفع الحقوق الضريبية المستحقة عليه طواعية إلى إدارة الضرائب. كما تشمل طريقة التسبيقات على الحساب، التي تعتمد على تقسيم مبلغ الضريبة إلى عدة أقساط يدفعها المكلف بالضريبة في آجال معينة. وتشمل أيضاً طريقة الاقتطاع من المصدر، التي تعتمد على قيام شخص آخر غير المكلف بالضريبة بإقتطاع مبلغ الضريبة من الأشخاص الذين لهم عليه حقوق ودفعها نيابة عنهم إلى إدارة الضرائب.

المطلب الثالث: مقارنة نظام جباية التجارة الإلكترونية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

الدولة	نوع الضريبة	التفصيل
الولايات المتحدة	ضريبة المبيعات عبر الأنترنت	تحتاج شركات التجارة الإلكترونية إلى جمع الضرائب وتقديمها في الولايات التي تشحن إليها، وليس فقط تلك التي يقع مقرها فيها. يختلف معدل الضريبة حسب الولاية. غير حكم المحكمة العليا لعام 2018 القواعد، والآن تحتاج شركات التجارة الإلكترونية إلى جمع الضرائب وتقديمها في الولايات التي تشحن إليها، وليس فقط تلك التي يقع مقرها فيها. إذا كانت أعمال التجارة الإلكترونية الخاصة بك تباع للعملاء في جميع أنحاء الولايات المتحدة، فإن هذا الدليل يغطي كل ما تحتاج لمعرفته حول ضريبة مبيعات التجارة الإلكترونية، بما في ذلك المؤسسات وأفضل الممارسات والمعايير الأساسية لجميع الولايات الخمسين (بالإضافة إلى واشنطن العاصمة).
الاتحاد الأوروبي	ضريبة القيمة المضافة	دخلت قواعد ضريبة القيمة المضافة الجديدة حيز التنفيذ في 1 يوليو 2021. يمكن للبائعين عبر الإنترنت التسجيل في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإعلان ودفع ضريبة القيمة المضافة على جميع مبيعات البضائع عن بعد وتوريدات الخدمات عبر الحدود للعملاء داخل الاتحاد الأوروبي. تم إلغاء العتبات الحالية لمبيعات البضائع عن بعد داخل الاتحاد الأوروبي واستبدالها بعتبة جديدة على مستوى الاتحاد الأوروبي تبلغ 10000 يورو. تحت هذا الحد

<p>البالغ 10000 يورو، قد تظل توريدات خدمات TBE (الاتصالات والبث والإلكترونيات) والمبيعات عن بعد للسلع داخل الاتحاد الأوروبي خاضعة لضريبة القيمة المضافة في الدولة & العضو التي يقيم فيها الشخص الخاضع للضريبة</p>		
<p>تتم إضافة ضريبة القيمة المضافة إلى معظم المنتجات والخدمات التي تباعها الشركات المسجلة في ضريبة القيمة المضافة. تنطبق ضريبة الشركات على الشركات المسجلة داخل المملكة المتحدة. يبلغ معدل ضريبة الشركات في المملكة المتحدة 19%، ولكن من المتوقع أن يرتفع المعدل إلى 25% بدءًا من أبريل 2023، مما يؤثر على الشركات البريطانية التي تبلغ أرباحها £250000 وأكثر. تنطبق ضريبة الخدمات الرقمية على إيرادات بعض الشركات الرقمية. اعتبارًا من 1 أبريل 2020، فرضت الحكومة ضريبة جديدة بنسبة 2% على إيرادات محركات البحث وخدمات وسائل التواصل الاجتماعي والأسواق عبر الإنترنت التي تستمد قيمتها من مستخدمي المملكة المتحدة</p>	<p>ضريبة القيمة المضافة، ضريبة مبيعات الإلكترونية وضريبة الشركات</p>	<p>المملكة المتحدة (بريطانيا)</p>
<p>وتطبق الجزائر تعريفات جمركية على السلع المستوردة تتراوح بين 0 و 30 في المائة، حسب نوع المنتج. ومع الضريبة المبسطة الجزئية التي تقدر بـ: 5 في المائة. لا يزال سوق التجارة الإلكترونية محدودًا نسبيًا في نطاقه. ومن المتوقع أن يصل سوق التجارة الإلكترونية في الجزائر إلى إيرادات 205،US\$1 مليون بحلول عام</p>	<p>الضرائب</p>	<p>الجزائر</p>

<p>2024، مما يعكس معدل نمو يقدر بـ 12% مقارنة بعام 2023، ويبقى نظام الجباية على الأعمال الإلكترونية شبه غائب على أعمال هذه الشركات لأن الجزائر قدمت ائفاء ضريبي للشركات الناشئة يقدر بـ 5 سنوات.</p>		
--	--	--

➤ خلاصة الفصل:

بشكل عام، جباية التجارة الإلكترونية تمثل تحديا كبيرا للدول في مختلف أنحاء العالم، وتتضمن تحديات متعلقة بتحديد الضرائب المناسبة لها وتطبيقها بفعالية. قمنا ببعض الدراسات لجباية التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة، والجزائر

كان اتجاه الولايات المتحدة نحو فرض ضرائب على التجارة الإلكترونية، حيث اختلفت فيها السياسات والقوانين من ولاية إلى أخرى. ففي العام 2018، أصدرت المحكمة العليا الأمريكية قرارا يسمح للولايات بفرض ضرائب على المبيعات عبر الإنترنت حتى لو لم تكن الشركات لديها وجود فعلي في تلك الولايات، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، تم اعتماد قواعد جديدة في عام 2021 تتعلق بجباية ضريبة القيمة المضافة (VAT) للمبيعات عبر الإنترنت، حيث يجب على الشركات التسجيل لدفع ضريبة القيمة المضافة في كل دولة يتم فيها بيع المنتجات أو الخدمات، إذ تهدف هذه القواعد إلى توفير ميزانية موحدة لجباية الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي.

تطبق في المملكة المتحدة، ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات المباعة عبر الإنترنت بنسبة 20%، كما عينت فرض ضريبة جديدة على شركات التكنولوجيا الكبرى تعرف باسم "ضريبة الخدمات الرقمية" لتعويض الهوامش الضيقة لجباية الضرائب التقليدية على هذه الشركات.

في الجزائر، تم اتخاذ خطوات لتطوير نظام جباية الضرائب على التجارة الإلكترونية، وتشجيع الشركات على التسجيل والدفع بشكل منتظم. من المتوقع أن تواجه الجزائر تحديات في تطبيق هذه السياسات، خاصة مع تحديد الضرائب بشكل صحيح ومكافحة التهرب الضريبي.

تحتل جباية التجارة الإلكترونية مكانة مهمة في السياسات الضريبية للدول حول العالم، وتشكل تحديات متنوعة في التنظيم والتطبيق.

الخاتمة:

تمتلك تجارة الإلكترونية دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي، وتشكل تحدياً متزايداً أمام أنظمة الضرائب التقليدية. يعالج هذا البحث موضوع التحصيل الجبائي ودوره في معاملات التجارة الإلكترونية، بهدف توضيح طبيعة هذه التجارة وتأثيرها على النظم الضريبية في مختلف الدول. يتبنى البحث منهجاً وصفيّاً في الأجزاء النظرية، ومنهجاً مقارناً لاستعراض تجارب عدة دول، منها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، بالمقارنة مع الجزائر، حيث تتعارض الآراء حول فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، فبينما يرى البعض ضرورة إعفائها من الضرائب لتشجيع نموها كونها تجارة جديدة، يرى آخرون أن هذا الإعفاء يمثل خسارة للدخل الضريبي الحكومي. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الأنظمة الضريبية التقليدية تحديات كبيرة في مواكبة تطور التكنولوجيا السريع، ومحاولات إدراج التجارة الإلكترونية ضمن هذه الأنظمة واجهت صعوبات كبيرة.

من هذا المنطلق، يسعى البحث إلى استعراض الحلول المقترحة من قبل مجهوداتنا ومجهودات زملاء مختصين في المجال، بهدف تطوير آليات ضريبية جديدة تتناسب مع تحديات التجارة الإلكترونية وتوجهاتها. وقد أسفرت هذه الجهود عن مجموعة من النتائج والاقتراحات، تتضمن تطبيق آليات ضريبية مبتكرة تسعى لتدنية عجز الموازنة ومن ثم تحافظ على استدامة النظام المالي للدول وتشجع على نمو التجارة الإلكترونية بشكل متوازن، نلخصها في الآتي:

نتائج البحث:

- عدم ملائمة النظام الضريبي التقليدي لخصوصية التجارة الإلكترونية.
- صعوبة تجسيد وتطبيق الحلول المقترحة لإخضاع معاملات التجارة الإلكترونية للضريبة.
- تهميش تجار دول العالم الثالث الذين ينوون الشروع بالتجارة الإلكترونية في الخارج من خلال صعوبة فتح حسابات بنكية وشركات ذات مسؤولية محدودة يحميها القانون
- مشكل الدولة في توفير الدفع الإلكتروني مع فرضه لعدم وجود الثقة.
- مشكل الدولة في تتبع النقود الخاصة بالتجارة الإلكترونية، مثلاً تم الإعلان إعلامياً عن عائدات شركة خدمات تنشط في الجزائر بقيمة 1 مليون دولار في سنة 2023، هذه الإحصائيات لا تتعدى 20 بالمئة من إجمالي عائدات معاملاتها الإلكترونية الحقيقية.

اختبار صحة الفرضيات:

بعد دراستنا لهذا الموضوع قمنا باختبار صحة فرضياته كما يلي:

الفرضية الأولى:

الفرضية تعد مقبولة باعتبار أن نظام التحصيل الجبائي للتجارة الإلكترونية في الجزائر نظام تقليدي لا يتماشى مع العصرنة التكنولوجية.

الفرضية الثانية:

رفض الفرضية مما شاهدته التجارة الإلكترونية من نمو متسارع في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، حيث أن الجزائر لا تعتمد على منهج هذه الدول للتطوير من نظامها الضريبي في مجال التجارة الإلكترونية، لذا تحتاج إلى جهود وحلول دولية وخلق ضرائب جديدة لمواجهة هذه المشاكل.

الفرضية الثالثة:

يبدو أن الجزائر تتجه نحو تخفيف الضغوط الجبائية على المعاملات التجارية الخارجية للمقاولين الذاتيين والشركات الناشئة، مما يشير إلى قبول الفرضية. يُعزى هذا التوجه إلى الجهود المستمرة لتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار، مما يُظهر التزام الحكومة بتوفير بيئة أكثر جاذبية وتنافسية للأعمال في البلاد. ومع ذلك، يجب متابعة تلك الجهود بدقة لضمان تحقيق النتائج المرجوة والتأكد من تخفيف العقبات التي تواجه المقاولين والشركات الناشئة في مجال جباية المعاملات التجارية الخارجية.

اقتراحات وتوصيات:

من خلال معالجة الإشكالية المطروحة في بحثنا يمكن اقتراح التوصيات الموالية:

- توفير خدمة تدعم تجار العالم الثالث وتكون هي صلة ضمان بين التاجر والدولة التي يريد العمل فيها مع تسهيل عملية فتح حساب بنكي تجاري وأفضل حل هو توفير هذه الخدمة في الدولة التي يتواجد فيها التاجر
- منح الأحقية للخوادم بإنشاء خدمات دفع إلكتروني مع بوابات دفع تكون على شكل ضمان بين التاجر والعميل، وهذا سيكون الحل لمشكل عدم وجود الثقة في الدفع الإلكتروني ولفعل ذلك من دون المخاطرة بمشاركة المعلومات الخاصة للعملاء والتجار على حد سواء. يجب على الخوادم إنشاء هذه الخدمات بالتعاقد مع شركة "ساتيم" الجزائرية وأيضا شركات الأمن السيبراني (cyber Security) جزائرية مئة بالمئة وشركات توفر الاستضافة السحابية (GOOGLE CLOUD) ذات طابع جزائري مئة بالمئة.

الختام

- منح الاحقية للخواص من ناحية أخرى لإنشاء خدمات الدفع الالكتروني مع انشاء محفظة الكترونية مربوطة مع بوابات الدفع الالكتروني التي سوف تقدم تتبع كامل لمسار السيولة المالية لسوق التجارة الالكترونية كل هذه الحلول يجب ان تكون في سوق تسوده المنافسة حتى يتم تقديم أفضل الخدمات بأفضل الأسعار
- انشاء منصة الكترونية خاصة بالديوان الوطني للضرائب لتسهيل عملية دفع الاقراوات الضريبية مع أن تكون أيضا هذه المنصة مربوطة بكلا الوسيلتين المذكورة أعلاه وهنا سيكون تتبع كامل وشامل لعائدات التجارة الالكترونية
- بوجود حل المحفظة الالكترونية الذي وجد سابقا هنا تمكنا من جعل الدولة تملك تتبع كامل للسيولة النقدية في نطاقها الإقليمي مع معرفة حد الزكاة المفروض سنويا المقدر بـ 2,5 بالمئة مما تملك وبالاقتداء بدول أخرى وفرض معدل ضريبي رمزي هنا ستقوم الدولة بإجبارية أخذ كل من الزكاة والمعدل الضريبي الرمزي الجديد الذي سيكون محدد عبر دراسات من طرف الدولة هنا سنكون قد قمنا بتحقيق نزع هيبة الضرائب في المجتمع وتحقيق ركن من أركان الإسلام وقمنا بجعل الدولة قطب تجاري يمكن أن ينافس الإمارات العربية المتحدة من ناحية استقطاب رواد الأعمال من كل نواحي العالم.

آفاق الدراسة:

يبقى موضوع التحصيل الجبائي في معاملات التجارة الإلكترونية موضوعا كبيرا ومتشعبا لذلك حاولنا بقدر الإمكان الإلمام ببعض الجوانب في هذا الموضوع لكن تبقى الكثير من المواضيع المطروحة في هذا المجال نقترح منها:

_ مشاكل الجباية في ظل التجارة الإلكترونية.

- التجارة الإلكترونية في الجزائر وإشكالية فرض الضرائب عليها

قائمة المراجع

➤ قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. محمد نور صلاح الجداية، سناء بوذت، "التجارة الإلكترونية"، دار الحامد، عمان، 209، ص26.
2. محمد عبد حسين، "التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد لأجيال القادمة"، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2010، صص16-17.
3. أحمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص32.
4. لزهرة بن سعيد، النظام القانوني لعقود التجارة الإلكترونية، بدون ط، دار هموم للطباعة والنشر والتوزيع، ص26.
5. محمد نور برهان، عزدين خطاب، التجارة الإلكترونية، ط4، القاهرة، 2015، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ص14
6. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، مطبوعات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ص73
7. محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجبائية والضرائب"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط04، الجزائر، 2008، صص156
8. الجندي حسني، القانون الجنائي الضريبي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص14
9. بن اعمارة منصور، الضرائب على الدخل الإجمالي، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، الجزائر، ص22
10. خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الجزء الأول، ط2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص21
11. حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص13
12. ثابت عبد الرحمن إدريس، جمال الدين محمد مرسي، التسريع المعاصر، ط1، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص464 بتصرف.

ثانيا: المذكرات والأطروحات:

1. عرابوي محمد خالد، تحديات المراجعة الجبائية للمعاملات الإلكترونية في ظل تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة أحمد دراية - أدرار - الجزائر 2020/2021، ص32.
2. رباعي أمينة، "التجارة الإلكترونية وآفاق تطورها في البلدان العربية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص عقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، صص37،38.
3. محمد لعلاوي، "دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة محمد، خيثر، بسكرة، 2015، صص63-64

4. ميلودي مراد، دور المراجعة الجبائية في تفعيل التحصيل الجبائي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجبائية معمقة، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2020-2021 ص40 (بتصرف)
5. سيليني جمال الدين، فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل م د)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص جبائية ومالية المؤسسة، جامعة البليدة 02 -الجزائر-، 2020/2021، ص129
6. زقاي مريم، عبداللوي كلتوم، الجبائية في ظل التجارة الإلكترونية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: محاسبة وجبائية، 2017/2018، ص33.
7. عرباوي أحمد خالد، تحديات المراجعة الجبائية للمعاملات الإلكترونية في ظل تطبيق التجارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية -أدرار-الجزائر، 2020 /2021، ص 209،210
8. عتيق أسماء، أثر التجارة الإلكترونية على النظام الضريبي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون الأعمال، جامعة لونييسي علي-بليدة 2-الجزائر، 2021/2022، ص 199

ثالثا: المجلات:

1. قندوز فاطمة الزهراء، حتمية التجارة الإلكترونية بعد جائحة كوفيد 19 وإشكالية التحصيل الضريبي، مجلة دراسات جبائية، العدد 1(2022)، جامعة لونييسي علي، البليدة 2 (الجزائر)، ص ص36-47
2. أمال حداش، جمال الدين سيليني، إشكالية إخضاع الضريبي للمعاملات التجارية الإلكترونية -التحديات والحلول- مجلة التنمية الاقتصادية، ع1 جوان (2022)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة لونييسي علي البليدة 02، الجزائر ص52-64
3. مليكاوي مولود، آليات تكيف النظام الضريبي الجزائري في ظل تبني مفهوم التجارة الإلكترونية، مجلة دراسات جبائية، ع1 30 يونيو 2019، جامعة البليدة 2-لونييسي، الجزائر، ص25-30.
4. إسماعيل نسرين، يحيوي الهام، تحديات تطبيق نظام التجارة الإلكترونية في الجزائر وسبل مواجهتها، مجلة الاقتصاد الدولي والعمولة، ع2 01 ديسمبر 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص107
5. الطاهر تهايمي وآخرون، تحديات التجارة الإلكترونية للنظم الضريبية، مجلة التنمية الاقتصادية، ع2 جوان 2022، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة البليدة 2-لونييسي، الجزائر، ص115
6. حسان طاهر شريف، تفرورت محمد، حسان طه، متطلبات نجاح التجارة الإلكترونية في الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، ع03، جويلية 2020 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، ص27.
7. حنان بن عاتق، " الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية"، مجلة دراسات جبائية، العدد 03، (ديسمبر 2013) ص491

8. فنديس أحمد "ضمانات المكلف بالضريبة الخاضع للتدقيق الضريبي"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، ع35، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2013، ص 189-203
9. بشير كريم، فعالية النظام الجبائي في ظل توجه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، 2006-2007، ص171، بتصرف.

رابعاً: محاضرات وملتقيات:

1. يوسف قاشي، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2014-2015، ص24
2. وصاف سعيد، نحو تصور لمعالجة ضريبة للمعاملات الإلكترونية، ملتقى الوطني حول التجارة الإلكترونية، ورقلة، 15 مارس 2018، ص13، بتصرف.
3. صالح حميداتو، التجارة الإلكترونية في الجزائر وإشكالية فرض الضريبة، النمو والتنمية الاقتصادية للدول العربية، جامعة الشهيد لخضر بالوادي - الجزائر، 2022/10/13، ص114.

خامساً: مواقع الأنترنت

1. الموقع الإلكتروني: www.wto.org، تم الاطلاع بتاريخ 2024/02/03 على الساعة: 11:03.
2. الموقع الإلكتروني www.unitad.org، تم الاطلاع بتاريخ 2024/02/03، على الساعة: 11:45.
3. الموقع الإلكتروني: <https://dewansoft.com/invoice-blog>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/02/18 على الساعة: 23:45.
4. الموقع الإلكتروني: <https://shopify.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/04 على الساعة 10:55.
5. الموقع الإلكتروني: <https://lexology.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/04 على الساعة 11:15.
6. الموقع الإلكتروني: <https://yellowbrick.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/04 على الساعة 11:45.
7. الموقع الإلكتروني: <https://supreme.justia.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/05 على الساعة 08:30.
8. الموقع الإلكتروني: <https://federalism.org>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/05 على الساعة 08:55.
9. الموقع الإلكتروني: <https://quimbee.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/05 على الساعة 09:05.
10. الموقع الإلكتروني: <https://minneapolisfed.org>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/05 على الساعة 09:15.
11. الموقع الإلكتروني: <https://doola.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/05 على الساعة 09:25.
12. الموقع الإلكتروني: <https://perpetua.io>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/09 على الساعة 00:55.
13. الموقع الإلكتروني: <https://taxjar.com>، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/09 على الساعة 01:15.
14. الموقع الإلكتروني: en.wikipedia.org، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/09 على الساعة 01:15.

قائمة المراجع

15. الموقع الالكتروني: [census.gov](https://www.census.gov) ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/11 على الساعة 15:10
16. الموقع الالكتروني: [wallethub.com](https://www.wallethub.com) ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/11 على الساعة 16:45
17. الموقع الالكتروني: [mytaxhack.com](https://www.mytaxhack.com) ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/11 على الساعة 16:20
18. الموقع الالكتروني: [jacksonhewitt.com](https://www.jacksonhewitt.com) ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/11 على الساعة 16:50
19. الموقع الالكتروني: www.irs.gov ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/11 على الساعة 17:30
20. الموقع الالكتروني: taxation-customs.ec.europa.eu/vat-e-commerce_en ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/15 على الساعة 10:09
21. الموقع الالكتروني: prisync.com/blog/e-commerce-vat ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/15 على الساعة 10:09
22. الموقع الالكتروني: stripe.com/guides/introduction-to-eu-vat-and-vat-oss ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/15 على الساعة 10:30
23. الموقع الالكتروني: docs.zonos.com ، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/15 على الساعة 11:07

الملخص

➤ ملخص:

مع التطورات التي عرفتھا العولمة والتطورات الحديثة، أصبحت التجارة الإلكترونية واحدة من أهم التطورات في الساحة الاقتصادية. تتميز التجارة الإلكترونية بسرعة التعاملات وسهولة الوصول، لكنها تواجه تحديات قانونية، ومنها التحصيل الجبائي. يعد هذا التحدي معقدًا للدول، حيث يصعب على الحكومات مراقبة التجارة الإلكترونية وجباية الضرائب المتعلقة بها. على الرغم من أن بعض الدول نجحت في تطوير حلول لمواجهة هذه التحديات، إلا أن الجزائر لا تزال تعاني من نقص الإطار القانوني الأساسي للتجارة الإلكترونية. وهذا يجعل الجباية الإلكترونية تحديًا كبيرًا في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التجارة الإلكترونية، التحصيل الجبائي، الضرائب، الجباية الإلكترونية، التعاملات.

Summary :

With the developments witnessed by globalization and modern developments, e-commerce has become one of the most important developments in the economic arena. E-commerce is characterized by fast transactions and ease of access, but it faces legal challenges, including tax collection. This challenge is complex for countries, as it is difficult for governments to monitor e-commerce and collect related taxes. Although some countries have succeeded in developing solutions to address these challenges, Algeria still suffers from a lack of a basic legal framework for e-commerce. This makes electronic collection a major challenge in Algeria.

Keywords : e-commerce, tax collection, taxes, electronic collection,
Transactions